

تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

د. آمال محمد محمد عوض *

ملخص البحث :

استهدف البحث تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة كأحد أساليب القياس المحاسبى في الفكر المحاسبى والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الدولية ، من خلال أربعة محاور حيث تناول المحور الاول الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وكيفية قياسها واهم العوامل المؤثرة فيها ، كما ناقش البحث من خلال المحور الثاني محاسبة القيمة العادلة بتناول مفهومها وتطورها وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية والأمريكية والمصرية ، كما تناول البحث في محوره الثالث محاسبة القيمة العادلة وعلاقتها بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، وأخيرا ناقش البحث في المحور الرابع الجانب الميدانى حيث تم اختبار فروض البحث من خلال عينه من معدي القوائم المالية ، واضعي المعايير المحاسبية ، والمحللين الماليين بسوق الاوراق المالية المصرى ، حيث أظهرت نتائج اختبار الفرض الأول أن لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS9 - IFRS13) تأثير على محاسبة القيمة العادلة كمقياس للبيانات المحاسبية حيث يؤثر تطبيق تلك المعايير على خاصتى الملائمة والمصدقية للتقارير المالية مما يحقق السهولة فى استخدامها ، أما نتائج اختبار الفرض الثاني فقد أظهرت انه توجد علاقة بين محاسبة القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إطار معايير التقارير المالية الدولية من خلال اختبار مجموعة من الفروض الفرعية والتي اظهرت ان استخدام محاسبة القيمة العادلة ينتج معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات كما ينتج معلومات تمثل بصدق القيم الحقيقية والواقعية للأصول. بالإضافة الى معلومات قابلة للمقارنة وقابلة للتحقق وقابلة للفهم وتقدم في الوقت المناسب .

الكلمات المفتاحية : قياس القيمة العادلة – الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية - معايير التقارير المالية الدولية – معايير المحاسبة الأمريكية – معايير المحاسبة المصرية

Analyzing the Relationship Between Fair Value Accounting and Qualitative Characteristics Of Financial Information under the framework of International Financial Reporting Standards

* استاذ المحاسبة والمراجعة المشارك – كلية الاقتصاد والادارة – جامعة الملك عبد العزيز - جدة

تاريخ التقدم بالبحث : ٢٠١٣/١/٨

تاريخ قبول النشر : ٢٠١٣/٢/١٦

البريد الإلكتروني : dr_amalawad@yahoo.com

مكان العمل : كلية الاقتصاد والادارة – جامعة الملك عبد العزيز - جدة

Abstract:

The target of the Research is to analyze the relationship between Fair value as one of the accounting measurement methods in accounting thought and qualitative characteristics of accounting information in the framework of international standards for the preparation of the International Financial Reporting, through Four Axis where the First Axis addressed by The Qualitative Characteristics of financial information in accordance with International Standards for the preparation of Financial Reports and how they are measured and the most important factors affecting them, as the research discussed through the Second Axis the Fair Value and its development with its concept according to International Financial Reporting Standards, American accounting standards and Egyptian accounting standards. As the research Addressed the Third Axis the Fair Value and its relationship with the qualitative characteristics of financial information. And Finally the Research discussed in the Fourth Axis the field side, were tested the hypothesis's research through a sample of the preparers of Financial Statements, Accounting Standard setters, Financial analysts Securities market. The test result for the first hypothesis showed that International Financial Reporting Standards (IFRS9-IFRS13) affects Fair value as a measure of accounting data where affect the application of those standards on its appropriate and reliability of financial reports which achieves ease of use. The Second Hypothesis test result showed that there is a relationship between fair value and qualitative characteristics of financial information under international Financial Reporting Standards by testing a range of hypotheses subsidiary, which showed that the use of fair value produces relevance information for decision-making "also produces information faithfully represent the true values of assets In addition to the information comparable and verifiable and easy to understand and provided in timelines.

Keywords: Fair Value Measurement – Qualitative Characteristics Of Financial Information - International Financial Report Standard (IFRS) – American Accounting Standards - Egyptian Accounting Standards.

مقدمة :

تعد القوائم المالية جوهر اتخاذ القرارات الاقتصادية وأداة الاتصال بين المنشأة وبيئتها الخارجية ، من خلال المعلومات المحاسبية النافعة التي تقدمها والتي يمكن من خلالها التنبؤ بالأحداث الاقتصادية المستقبلية لمواجهة المشكلات المؤثرة على نتائج أعمال المنشآت المختلفة، الا أن التطبيق العملي في إعداد القوائم المالية قد يواجه العديد من المشكلات المحاسبية ذات الصلة والتي تعنى بتحقيق التوازن في توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تنعكس في نتائجها على القوائم المالية للمنشأة ، والتي

تتصف بعدم إمكانية إخضاعها للتقدير الكمي مما جعلها عرضة للانتقاد ، فقد تعني بالتحيز واختلاف الجوهر عن الشكل ، وبالتالي تنخفض درجة مصداقيتها . Kieso, et al, 2007, p28.

وبعد دراسة استمرت أكثر من خمس سنوات منذ 2001م اصدر مجلس معايير المحاسبة المالية في عام ٢٠٠٦ المعيار (FAS 157) والذي قدم اهم اساليب القياس المحاسبي والاكثر ملائمة في توفير الخصائص النوعية ، وهو مفهوم القيمة العادلة كمقياس تقوم فلسفته على أن الأسواق قادرة على تقديم أفضل قياس للأصول وأكثرها استقلالا وعدالة ، وما ان تم نشر هذا المعيار و دخوله حيز التنفيذ حتى ظهرت الازمة المالية العالمية في سبتمبر 2008 والتي أدت الى أن واجه المعيار خلافات شديدة وتم تعليقه من قبل هيئة الأوراق المالية (SEC) في السوق الأمريكية بعد أن وجهت إليه اتهامات شديدة بان تطبيقه هو السبب في إفلاس البنوك ومؤسسات الاستثمار الأمريكية.

وقد فرضت محاسبة القيمة العادلة جدلاً كبيراً ، وتحديات كثيرة في الفكر المحاسبي ، حيث أن المؤيدين لها يعتقدون بأن القيمة العادلة تعتبر مقياساً أكثر ملائمة ومصدقية من المقياس الأخرى ، فيما يعتقد آخرون أن التكلفة التاريخية أو الجارية أو القيمة الحالية هي التي تقدم مقياساً أكثر فائدة و تعبر عن اقتصاديات أداء المنظمة ، بينما القيمة العادلة قد لا تكون موثوق بها وصحيحة أو قابلة الى التحقق منها.

وتسعى الباحثة من خلال هذا البحث الى الحد من هذا الجدل من خلال تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إطار المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية الدولية كأحد المداخل الحديثة في زيادة جودة ومنفعة القوائم والتقارير المالية.

أولاً مشكلة البحث : حدثت تطورات هامة خلال السنوات الأخيرة في الواقع العملي بالنسبة للممارسة المحاسبية نتيجة تزايد الطلب على المعلومات المحاسبية النافعة بما يواكب التطورات الاقتصادية في البيئة المحيطة به ، حيث تؤدي المعلومات المحاسبية دوراً هاماً و بارزاً في توفير المؤشرات المالية التي يمكن أن تعكس أداء الوحدة الاقتصادية والتنبؤ بهذا الأداء في المستقبل بما يساعد متخذي القرارات على اتخاذ القرار في الوقت المناسب والكفاءة المطلوبة ، إلا أن الحصول على هذه المعلومات قد يواجه العديد من المشكلات والتحديات ولعل أهمها هو التقدير المحاسبي عند مرحلة القياس والذي ينطوي على تحديد القيم المتعلقة بكل عنصر من العناصر الأساسية التي تشملها القوائم المالية ، حيث ظهر الاتجاه المحاسبي نحو استخدام القيمة العادلة كأساس لقياس المحاسبي جنباً الى جنب مع نموذج التكلفة التاريخية كأحد الحلول المقترحة في مجال الفكر المحاسبي للحصول على قوائم مالية تتضمن معلومات محاسبية ذات جودة عالية ، ومع ذلك فإن تطبيق المعايير المحاسبية الموجهة نحو القيمة العادلة يواجه العديد من التحديات والمشكلات في التطبيق والتي من أهمها المخاطر الناتجة عن استخدام تقديرات القيمة العادلة في إعداد القوائم المالية بسبب استخدام الأحكام الشخصية في تقديرها وتعدد نماذج تقدير القيم العادلة للأصول والالتزامات المالية خاصة في ظل عدم وجود سوق نشط .

وفى ضوء ما سبق تتمثل مشكلة البحث في التساؤلات البحثية التالية :

- ١- ما هو نوع وشكل العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومحاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ؟

٢- ما هو اثر تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) محاسبة القيمة العادلة على تحسين قدرة مستخدمى القوائم و التقارير المالية .

٣- ما هو اثر تطبيق المعيار الدولي (IFRS 13) محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

ثانياً: الدراسات السابقة في مجال البحث :

قدمت الدراسات السابقة ذات العلاقة بمجال البحث العديد من البحوث حول محاسبة القيمة العادلة، وفيما يلي عرض أهم نتائج تلك الدراسات:
أولاً : الدراسات باللغة العربية :

تعد دراسة (المليجي، كريمة، ٢٠١٢م) استجابة للعديد من الجهود المحاسبية التي تناولت إيضاح أهمية محاسبة القيمة العادلة ، حيث هدفت الدراسة إلى قياس الدقة التنبؤية للقيمة العادلة في البنوك التجارية من خلال عينة مكونة من (٤) بنوك تجارية عاملة في مصر للفترة من عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١٠، وقد توصلت إلى أن الاعتماد على محاسبة القيمة العادلة يمكن من القياس الملائم والواقعي للأصول والالتزامات والإفصاح عنها بالقوائم المالية كما يوفر قياس أكثر واقعية وملائمة لكل من الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية هذا بالإضافة إلى أن محاسبة القيمة العادلة لها دقة تنبؤية عالية في الاعتراف والقياس المحاسبي.

كما أشارت دراسة (إبراهيم ، ٢٠١٢) إلى قياس مدى وجود علاقة سببية بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية عند قياس الربح المحاسبي والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة وقد خلصت الدراسة الى وجود علاقة بين جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فى قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبي من خلال ترتيب الاهمية النسبية لتلك العوامل .

وفي اتجاه آخر تأتي دراسة (الدلاهمة، ٢٠١٢) لتشير من خلال دليل عملي إلى أهمية الاعتماد على محاسبة القيمة العادلة وذلك بمعرفة مستوى تأثير مراجعي الحسابات الممارسين في السعودية للقياس والإفصاح المحاسبي على اساس القيمة العادلة ، فتوصلت إلى أن مستوى تأييد مراجعي الحسابات الممارسين في السعودية للقياس والإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة كان بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي ٣,٢٢% ونسبة ٦٤,٤% وقد أعزت الدراسة ذلك لمتغيرات الدراسة المستقلة (العمر، المؤهل العلمي ، التخصص ، المسمى الوظيفي ، سنوات الخبرة).

في حين استهدفت دراسة (رفاعه، ٢٠١٠) معرفة مدى توافق تعليمات البنك المركزي السوري مع متطلبات معايير القيمة العادلة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، معتمدة في ذلك على استبانة (قائمة استقصاء) تضمنت مجموعة من الأسئلة تعكس مدى التزام المصارف الخاصة بمتطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود العديد من الاختلافات بين متطلبات القياس والإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية في البنك المركزي السوري والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أهمها قياس القيمة العادلة للديون وإعادة تقييمها ومعالجة فروق القيمة العادلة للاستثمارات.

وأضافت دراسة (حسن ، ٢٠٠٩) بعداً آخر في الدراسات المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الابتكارية وأثر تلك العلاقة على جودة العلاقة على جودة التقارير المالية، معتمدة في تحقيق ذلك على قائمة استقصاء ضمت مجموعة من الأسئلة للوقوف على آراء عينة الدراسة بخصوص نموذج التكلفة التاريخية والقيمة العادلة وعلاقة كل منهما بخصائص جودة المعلومات المحاسبية، وقد خلصت إلى عدد من النتائج من أهمها: أن محاسبة القيمة العادلة أحد أساليب القياس المحاسبي المتطورة التي جاءت لتحل العديد من أوجه القصور التي تعرضت لها نماذج التكلفة التاريخية كما أن لها العديد من المخاطر الناتجة عن استخدام التقديرات الشخصية وذلك في إعداد المعلومات المالية وإتباع أساليب المحاسبة الابتكارية من خلالها مما يمثل خطورة على جودة التقارير المالية ، هذا بالإضافة إلى أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة توافر خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية وتفتقر إلى خاصية الموثوقية بأبعادها الثلاثة.

أما دراسة (صالح، ٢٠٠٩) فقد هدفت إلى معرفة انعكاسات تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها: (١) أن معلومات القيمة العادلة أكثر ملائمة لاحتياجات مستخدمي التقارير المالية مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية وأن معايير المحاسبة بشكل عام والمعايير الموجهة نحو القيمة العادلة بشكل خاص ليس لها علاقة بنشوء الإزمة المالية العالمية.

ثانياً دراسات باللغة الأجنبية:

تناولت دراسة (Cairns and Other's, 2011) التحقيق في مدى استخدام مقياس القيمة العادلة في الشركات البريطانية والاسترالية بعد اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها أن اختبار القابلية للمقارنة في خيارات السياسات المحاسبية أثبت عدم وجود اختلاف فيما يتعلق بالاستخدام الإلزامي أو الاختياري لمقياس القيمة العادلة، وإلى عدم وجود حوافز لاستخدام مقياس القيمة العادلة لمعظم شركات العينة، كما أن المتطلبات الإلزامية باستخدام مقياس القيمة العادلة قد زادت في المعيار الدولي (IAS39) (المشتقات المالية) ومعياري المدفوعات على أساس الأسهم (IFRS2).

أما دراسة (Gergiou & Jaki, 2011) فقد استهدفت تناول التطور التاريخي لمحاسبة القيمة العادلة وذلك من خلال تطور التقارير المالية في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكذا اعتمادها كمقياس محاسبي في المعايير الدولية والمالية وقد خلصت الدراسة إلى أن التاريخ يكشف بأن هناك إجماع حول أهمية استخدام مقياس القيمة العادلة في المعايير المحاسبية والتي تتمثل في الزيادة المستمرة في اعتماد محاسبة القيمة العادلة عند إعداد التقارير المالية، كما أنه وعلى الرغم من أن اعتماد مقياس القيمة العادلة ينتج عنه قوائم مالية أكثر ملائمة إلا أن مبدأ التكلفة التاريخية يظل مبدأً أساسياً ورئيسياً للمحاسبة ولذا فإن استخدام مقياس مختلط (القيمة العادلة والتكلفة التاريخية) عند إعداد التقارير المالية أمر لا بد منه.

هذا وجاءت دراسة (Zhou, 2011) لتبين تأثيرات محاسبة القيمة العادلة على قائمة الدخل، وقد اعتمدت الدراسة على عينة من الشركات المصرفية القابضة لتحقيق ذلك، وقد توصلت إلى نتيجة هامة

مفادها أن الاعتراف بتدابير التحوط لأداء القيمة العادلة يحسن من قيمة وأهمية خطر الأرباح المحاسبية، كما أن التأثير على قائمة الدخل يكون أكثر تركيزاً عند معالجة التغيرات في صافي الأصول كنتيجة لتطبيق معيار القيمة العادلة.

وفي ذات السياق تناولت دراسة (Valencia, 2011) ما إذا كان مدرء البنوك تستخدم المستوى الثالث للقيمة العادلة بعمل التقديرات بطريقة انتهازية من أجل تلبية متطلبات كفاية رأس المال أو توقعات الأرباح، وقد خلصت إلى أن مديري البنوك يستخدمون المستوى الثالث للقيمة العادلة من أجل تقديم تقرير الأرباح إيجابي للفترة الحالية تكون أكثر من أرباح الربع السابق، كما أن التشجيع على تطبيق المعيار الأمريكي ١٥٧ يحقق المزيد من الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.

أما دراسة (Blankespoor, et al., 2011) فقد اختبرت العلاقة بين تعرض البنوك إلى خطر الائتمان وأسلوب القياس المستخدم لقياس نسب الرفع المالي للبنوك مثل استخدام نموذج TCE (Tangible common equity) للانتشار وقياس نسب الرفع باستخدام أنظمة محاسبية متعددة وفقاً للأنظمة المحاسبية الحالية المقبولة قبولاً عاماً GAAP مثل نموذج التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، وقد خلصت إلى أن ارتباط نسب الرفع المالي التي قيست وفقاً لنموذج القيمة العادلة الكاملة مع الانتشار وفقاً لنموذج (TCE) على الأقل أعلى بست مرات من نسب الرفع التي قيست باستخدام النماذج المحاسبية الأخرى، كما تشير المعلومات التي تقدمها القيمة العادلة تكون أكثر دقة عن الوضع المالي للبنوك.

وفي نفس الاتجاه استهدفت دراسة (Linsmeier, 2011) التأكد من كفاءة إجراءات تقييم معدلات الأداء للبنوك والوضع المالي لها وذلك بعد الفشل الذي مني به ١٤٠ بنك أمريكي عام ٢٠٠٩م، الأمر الذي دفع مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) سنة ٢٠١٠ إلى اقتراح أن كل الأدوات المالية يجب أن تقاس على أساس القيمة العادلة وذلك لعدد من الأسباب هي : (١) فشل نموذج التكلفة التاريخية خلال الأزمة المالية في تقديم معلومات في الوقت المناسب عن البنوك التي تعاني من تدهور مالي وفي طريقها للفشل خلال الأزمة المالية. (٢) أدلة البحوث التي تشير إلى أن القيمة العادلة غالباً لها ارتباط عالي مع البنوك التي تتعرض إلى خطر الائتمان وسعر الفائدة اللذان يعتبران مفتاحان أساسيان للخطر في البنوك خلال الأزمات المالية العالمية السابقة، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة هامة مفادها أن التكلفة التاريخية لا تبين أي حدث مرجعه سعر الفائدة مطلقاً وإنما تعكس التغيرات في خطر الائتمان من خلال تقديرات الإدارة لانخفاض الأصول المالية ولذلك فإن النموذج الجديد للتقارير المالية يتطلب أن يتضمن تقارير كاملة عن القيمة العادلة حتى يتم التعرف إلى التعثر في البنوك قبل حدوثه.

وهذا يؤيد ما انتهت إليه دراسة (Shaffer, 2010) والتي استهدفت الكشف عن العلاقة التي تربط بين القيمة العادلة في القياس وقواعد رأس المال التنظيمي في البنوك والأزمة المالية الأخيرة لسنة ٢٠٠٨م، في سبيل تحقيق ذلك على تحليل البيانات المالية التاريخية لعينة من البنوك الكبيرة، وقد خلصت إلى أنها لم تكتشف رابط حقيقي في أغلب بنوك العينة وأن استخدام نموذج القيمة العادلة كأساس للقياس تأثيره قليل جداً على رأس المال في بنوك العينة خلال فترة الأزمة المالية لسنة ٢٠٠٨م وأن الأزمة كانت

نتيجة للفساد في إدارة القروض والحقائب الاستثمارية والخسائر التجارية وليس بسبب نماذج القياس المستخدمة.

كما تأتي دراسة (Laux & Leuz, 2009) لتناقش قضايا رئيسية متصلة بمفهوم القيمة العادلة وهي: (١) ما هو الجديد الذي جاء به مقياس القيمة العادلة، (٢) هل مشاكل محاسبة التكلفة التاريخية تفوق ما ينتج عند تطبيق محاسبة القيمة العادلة (٣) هل توجد سبل للقضاء على المشاكل التي تعوق تطبيق مفهوم القيمة العادلة. وقد خلصت إلى أن مقياس القيمة العادلة يعترف بالخسائر في وقت مبكر وبالتالي إجبار البنوك على اتخاذ التدابير المناسبة في وقت مبكر إلا أن هذا يزيد من صعوبة إخفاء المشاكل التي تنمو وتصبح أكبر حجماً الأمر الذي يجعل الأزمات أكثر حدة، وعلى الرغم من ذلك فإن مقياس القيمة العادلة يدخل التقلب في القوائم المالية في الأوقات العادية كما أنه يحد من انتشار العدوى في أوقات الأزمات.

هذا وجاءت دراسة (Krumwied et al, 2008) لتبحث في أساليب تقييم مقياس القيمة العادلة من خلال دراسة اتجاه الشركات إلى تطبيق المعايير التي تركز على حساب القيمة العادلة وهو المعيار (SFAS 157) والمعيار (SFAS 159)، حيث تم تقسيم مداخل هذه الأساليب للقياس إلى ثلاثة مداخل وهي:

مدخل السوق : ويعتمد على ملاحظة الأسعار ويتطلب معلومات عن صفقات السوق.

مدخل الدخل : يستخدم أسلوب القيمة الحالية للتدفقات النقدية.

مدخل التكلفة : يستخدم عندما تكون المدخلات ملحوظة أكثر.

وقد خلصت الدراسة إلى أن استخدام المداخل الثلاثة يخضع إلى التقدير الشخصي وكل مدخل له متطلباته التي يجب أن تتوفر.

وتناولت دراسة (Bennston, 2008) تحليل وتقييم محاسبة القيمة العادلة وفقاً للمعيار الأمريكي ١٥٧، حيث تناولت مفهوم القيمة العادلة وفقاً للمعيار ومداخل قياس القيمة العادلة وتحليل الأمثلة الواردة ضمن ملاحق المعيار، وقد انتهت إلى نتيجة هامة مفادها أن قياس القيمة العادلة بناءً على سعر الخروج سيؤدي إلى ارتفاع التكلفة التي سيتحملها مستخدمي التقارير المالية.

وطبقاً لما انتهت إليه الدراسات السابقة يمكن إظهار مجموعة الحقائق التالية :

١- اقتصر معظم الدراسات السابقة على تناول مشاكل تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل المعايير المحاسبية .

٢- تبني دراسات عديدة العلاقة بين مقياس القيمة العادلة وجودة القوائم المالية وكذا مدى مساهمتها في ممارسة أساليب المحاسبة الابتكارية.

وترى الباحثة أن الدراسات والبحوث السابقة قد حققت تقدماً هاماً في مجال محاسبة القيمة العادلة على الرغم من وجود العديد من التحديات والقصور، والتي تواجه البحث المحاسبي في مجال محاسبة القيمة العادلة والتي من أهمها :

١- دور محاسبة القيمة العادلة في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية خصوصاً بعد صدور المعيار الدولي (IFRS 9).

٢- اثر محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل المعيار الدولي (IFRS 13).

ثالثاً أهمية البحث : للبحث أهمية علمية وعملية ، حيث تتمثل الاهمية العلمية في محاولة مسايرة الفكر المحاسبي في المجال البحثي والذي يركز على محاسبة القيمة العادلة وعلاقتها بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مما يساهم في جودة مخرجات النظام المحاسبي في صورة قوائم وتقارير مالية اكثر شفافية ومنفعة ، من خلال التعرف على محاسبة القيمة العادلة وأوجه تطورها وفقاً للمعايير الدولية كمحاولة لإيجاد إطار ثابت لها في ظل إصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولية المرتبطة باستخدام القيمة العادلة منذ عام ٢٠٠١ - حتى عام ٢٠١٣م.

اما الاهمية العملية فتتمثل في مساهمة نتائج البحث في أرشاد معدي القوائم المالية إلى أهمية محاسبة القيمة العادلة وعلاقتها بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

رابعاً أهداف البحث : يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

١- تناول الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من خلال مفهومها وقياسها والعوامل المؤثرة فيها في ظل المعايير الدولية للتقارير المالية .

٢- إلقاء الضوء على اتجاهات التطور في محاسبة القيمة العادلة في ضوء معايير التقارير المالية الدولية والأمريكية والمصرية.

٣- تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير .

٤ - بيان اثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS9 - IFRS13) على محاسبة القيمة العادلة كمقياس للبيانات المحاسبية

خامساً فروض البحث : تحقيقاً لأهداف البحث والإجابة عن تساؤلات البحث فإن البحث يعتمد على اختبار الفروض الرئيسية التالية:

١- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS9 -

IFRS13) على محاسبة القيمة العادلة كمقياس للبيانات المحاسبية

٢- لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين محاسبة القيمة العادلة وخصائص المعلومات المحاسبية

في إطار معايير التقارير المالية الدولية

ولاختبار هذا الفرض فقد تم صياغة الفروض الفرعية التالية :

- **الفرضية الفرعية الأولى:** "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة

(معدي القوائم المالية ، واضعي المعايير المحاسبية ، المحللين الماليين بسوق الأوراق المالية)

حول ما إذا كان استخدام محاسبة القيمة العادلة ينتج معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات"

- **الفرضية الفرعية الثانية:** "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة (معدّي القوائم المالية ، واضعي المعايير المحاسبية ، المحللين الماليين بسوق الأوراق المالية) حول ما إذا كان استخدام محاسبة القيمة العادلة ينتج معلومات تمثل بصدق القيم الحقيقية والواقعية للأصول."

- **الفرضية الفرعية الثالثة:** "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة (معدّي القوائم المالية ، واضعي المعايير المحاسبية ، المحللين الماليين بسوق الأوراق المالية) حول ما إذا كان استخدام محاسبة القيمة العادلة ينتج معلومات قابلة للمقارنة وقابلة للتحقق وقابلة للفهم ومعلومات تقدم في الوقت المناسب ."

سادساً خطة البحث : فى إطار مشكلة البحث وأهميته وأهدافه تم تقسيم خطة البحث الى المحاور الآتية :

المحور الأول : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حيث تم تناول مفهوم الجودة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وكذا العوامل المؤثرة فيها وآلية قياسها، ثم عرض هذه الخصائص وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية.

المحور الثاني: محاسبة القيمة العادلة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية والأمريكية والمصرية، حيث تم تناول مفهوم القيمة العادلة وأسباب التحول إليها ، ثم عرض تطورها في ضوء معايير التقارير الدولية والأمريكية والمصرية.

المحور الثالث: محاسبة القيمة العادلة وعلاقتها بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: حيث تم تناول دور محاسبة القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وكذا أهم التوجهات الحديثة في استخدام القيمة العادلة.

المحور الرابع: الدراسة الميدانية واختبار فروض البحث.

المحور الأول : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

تعد المعلومات المحاسبية التى تقدم لمستخدمي القوائم والتقارير المالية من قبل العديد من المنشآت الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات الاقتصادية اذا ما انطوى مفهوم جودتها على خصائص تتضمنها تلك القوائم والتقارير المالية وقد سعى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الى زيادة توافق التشريعات، ومعايير المحاسبة والإجراءات المتعلقة بإعداد وعرض البيانات المالية بهدف توفير المعلومات المفيدة القادرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة(المجمع العربى للمحاسبين القانونيين ، 2011). ولذا يتناول هذا المحور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .

أولا : مفهوم الجودة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية :

أ- مفهوم جودة المعلومات المحاسبية :

يقصد بجودة المعلومات المحاسبية بأنها المعلومات الملائمة والتي تم إعدادها لتلبي احتياجات مستخدميها في الوقت المناسب. (Dimitropoulos, et al, 2012, p. 299).

كما تعد جودة المعلومات المحاسبية المعيار الذي يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها، والتي يمكن قياسها من خلال توافر مجموعة من الخصائص النوعية التي تجعلها قادرة على أن تكون كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية لغرض القياس والإفصاح المحاسبي في التقارير المالية ، بعبارة أخرى ينبغي أن تكون قادرة على تلبية الاحتياجات وفقا للاستخدام النهائي للمعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة (Cheung, et al, 2010, p. 1592).

وتتحقق جودة المعلومات المحاسبية عندما يكون هدف المحاسبة إنتاج المعلومات اللازمة لخدمة أنواع معينة من القرارات الاقتصادية لذلك يجب تحديد ماهية المعلومات الملائمة لكل نوع من أنواع القرارات ، من خلال توسيع نطاق وظيفة القياس المحاسبي كأساس للتوسع في الإفصاح المحاسبي ، ويتحقق ذلك عن طريق استخدام أسس قياس بديلة مثل القيمة الحالية، صافي القيمة القابلة للتحقق ، وتكلفة الإحلال باعتبار أن هذه الأسس توفر معلومات ناتجة عن نظم معلومات محاسبية يتوفر لها الاحتياجات التقنية والتنظيمية اللازمة ، نافعة لأغراض اتخاذ القرارات. (Al-Dalabeeh & Zeaud., 2012, p.)

(97)

وتعتبر عملية قياس جودة المعلومات المحاسبية عملية صعبة ومعقدة ،ولذا فقد تضمنت مؤشرات القياس عدد من الخصائص التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية حتى تكون ذات جودة و أهمها : الملائمة والموضوعية والتحفظ المحاسبي ، ومع ذلك فإنه يمكن قياس جودة المعلومات المحاسبية من خلال الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من مصادر مختلفة بما في ذلك المديرين والمستثمرين والمقرضين والموظفين والموردين والعملاء والحكومات والجمهور، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يكون لطبيعة القانون المطبق في الدول وكذا هيكل أسواق رأس المال تأثير كبير على توافر ونوعية المعلومات المحاسبية ، كما انه قد يتم قياسها من خلال توفر عدد من المعايير أهمها: الدقة بوصفها جودة المعلومات في الماضي والحاضر والمستقبل ، المنفعة بوصفها تطابق متطلبات متخذ القرار، الوقت المناسب في توفيرها و إمكانية الحصول عليها بسهولة ، الفاعلية بوصفها مدى ودرجة تحقيق الوحدة الاقتصادية لأهدافها أو أهداف متخذ القرار، التنبؤ بوصفها وسيلة وأداة للتخطيط واتخاذ القرارات ، الكفاءة من خلال Bagaeva, مبدأ اقتصادية المعلومات والذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة. (2008, p. 159.)

كما تعتبر المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية إذا كانت قادرة على أن تدعم عملية صنع القرار ، وهذا يحتم أن يكون الغرض من المعلومات المحاسبية يتوافق مع فائدة القرار المتخذ ، وخير دليل على ذلك تلك الشركات التي تواجه المستثمرين الدوليين في هيكل ملكيتها من خلال تطوير نظم معلومات التكلفة حتى تكون قادرة على إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية ، ويعود السبب في ذلك إلى أن الأجانب يطالبون بضرورة الالتزام بالمعايير التي تحقق إفصاح عالي عن المعلومات ، وهذا ما يبرر قيام العديد من الشركات التي بحاجة إلى جذب المزيد من المستثمرين الأجانب إلى اعتماد معايير التقارير (Bagaeva, 2008) لتحقيق بيانات ومعلومات محاسبية ومالية ذات جودة أعلى (IFRS المالية الدولية) p.160.(

وترى الباحثة أن قياس جودة المعلومات المحاسبية يكمن في قياس مدى تحقق عدد من الخصائص التي لا بد من توافرها في المعلومات المحاسبية لكي تنسم بهذه الجودة ، والتي حددتها معايير التقارير المالية الدولية في عدد من الخصائص النوعية الرئيسية والمعززة .

ب - الخصائص النوعية لجودة للمعلومات المحاسبية :

يعد مصطلح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مصطلحاً حديثاً نسبياً ويستخدم عموماً في التمييز بين المعلومات المحاسبية الجيدة (المؤثرة في اتخاذ القرار) والمعلومات المحاسبية الأقل جودةً ، ويقصد به الخصائص والمميزات التي تجعل من القيمة الإعلامية لهذه المعلومات كبيرة من وجهة نظر مستخدميها ، ولذا تؤدي هذه الخصائص إلى أن يكون إعداد تلك القوائم والتقارير دائماً على علاقة وثيقة باتخاذ القرارات و تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيقات محاسبية بديلة ، وفي التمييز بين ما يعد ضروري وما لا يعد كذلك من جهة أخرى ، كما تعد هذه الخصائص معيار يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها ، واستخدامها في المفاضلة بين الأساليب المحاسبية لغرض القياس والإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بما يتيح اختيار أكثر المعلومات فائدة لمساعدة المستخدمين الرئيسيين في ترشيد قراراتهم. (سويسي ؛ خمقاني ، ٢٠١١ ، ص. ٢٩٥).

وقد قام كثير من دول العالم بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) اعتباراً من بداية عام ٢٠٠٥ إلا أن هناك انتقاداً موجهاً لمجلس المعايير المحاسبية الدولية بأن الإطار المفاهيمي يحتاج إلى كثير من التحسينات ليكون بمثابة دليل ومرشد عند وضع معايير المحاسبة (Deegan & Unerman, 2006, pp175) . والذي يجب أن يساعد مستخدمي التقارير المالية في زيادة فهمهم وثقتهم بالتقارير المالية ، ويعزز من قابليتها للمقارنة (kieso , 2005 , p. 28) ، واستجابةً للانتقادات التي تنادي بتحديث وتحسين الإطار المفاهيمي لمواكبة التطورات التي تشهدها مهنة المحاسبة ، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإصدار الإطار المفاهيمي (Conceptual Framework for Financial Reporting, 2010 في سبتمبر ٢٠١٠ بعد إجراء بعض التعديلات على الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة لتصبح في شكلها الجديد لإمداد معدي القوائم المالية بالمعلومات الأفضل والأكثر نفعاً وفائدة لغرض اتخاذ القرارات يوضحها الجدول التالي :

الخصائص النوعية للمعلومات المفيدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية

م	الخصائص	المفهوم
١- خصائص أساسية		
١/١	الملائمة	وهي الخاصية التي تجعل المعلومات المحاسبية قادرة على أن تساعد متخذ القرار على تقييم البدائل التي يتعلق بها القرار.
٢/١	التمثيل الصادق	وهي وجود توافق وتطابق بين المقاييس والظواهر المراد التقرير عنها في الجوهر والمضمون
٢- خصائص معززة :		
١/٢	قابلية المقارنة	وهي إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس المنشأة.
٢/٢	قابلية التحقق	وتعني بأنه يمكن التحقق من أن المعلومات تمثل بصدق الظاهرة الاقتصادية التي يقصد تمثيلها.
٣/٢	الوقت المناسب	وهي تقديم المعلومات في حينها بمعنى إتاحتها لمستخدميها عندما يحتاجون إليها لأنها تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة لمستخدميها عند الحاجة إليها أو تم التراخي في تقديمها فترة طويلة بعد وقوع الأحداث التي تتعلق بها.
٤/٢	قابلية الفهم	ويقصد بها قابلية المعلومات للفهم من قبل المستخدمين بشرط توفر مستوى معقول من المعرفة لديهم.

ومن الجدير بالذكر ان تطبيق الخصائص النوعية المعززة هي عملية مكررة لا تتبع ترتيباً محدداً في بعض الأحيان ولذا يجب تقليص خاصية نوعية معززة لزيادة خاصية نوعية أخرى. على سبيل المثال قد يكون التقليص المؤقت في قابلية المقارنة نتيجة تطبيق معيار جديد للتقارير المالية بأثر مستقبلي هو أمر مجدي لتحسين الملائمة أو التمثيل الصادق على المدى البعيد ، كما ان زيادة الخصائص النوعية المعززة الى أقصى حد ممكن لا يمكن أن تجعل المعلومات مفيدة إذا كانت تلك المعلومات غير ملائمة أو غير ممثلة بصدق (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠١١)

واتساقاً مع ما سبق ترى الباحثة ان تحديد معايير التقارير المالية الدولية للخصائص التي يجب ان تتسم بها المعلومات المحاسبية هو نقطة البدء في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وتحسين قدرتها على ترشيد قرارات مستخدميها.

المحور الثاني: محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والأمريكية والمصرية

شهد العالم في نهاية الألفية الثانية مظاهر وأحداث هامة مترابطة تمثلت في نظام العولمة وانتشار اقتصاد المعرفة وتطور الأسواق المالية وظهور الأدوات والمشتقات المالية وشهادات الإيداع وبنود أخرى للموجودات والمطلوبات . فاقترضى ذلك إعادة التفكير في مفاهيم المحاسبة التقليدية وفي مقدمتها القياس المحاسبي الذي يحكم إعداد وعرض القوائم المالية ، ولذا زاد في تسعينيات القرن الماضي الاهتمام بمفهوم القيمة العادلة واستخدامه كأساس لقياس بعض بنود القوائم المالية ، كبديل لتغطية الثغرات الناتجة عن تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية ، وخاصة في معاملة الأدوات المالية ومشتقاتها ، فهي تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل ، ولا تعكس التكلفة الملائمة للحدث بعد التملك أو حدوث الحدث حيث تصبح القيمة المسجلة شيئاً من الماضي.

وتتناول الباحثة الاطار المفاهيمي لمحاسبة القيمة العادلة وتطورها في هذا المحور من خلال

المحددات التالية :

أولاً: الاطار المفاهيمي لمحاسبة القيمة العادلة

يعد مفهوم القيمة العادلة احد المفاهيم التي تشير الى اهم اساليب القياس المحاسبي الحديثة والذي يقوم على ترجمة كل الأحداث الاقتصادية إلى قيم مالية تعبر عن الوضع الفعلي للوحدة في نهاية كل سنة مالية ، فيكون مبنياً على أساس أن المنشأة مستمرة في أعمالها لأجل غير محدود ، وبالتالي فالقيمة العادلة لا تمثل المبلغ الذي سوف تتسلمه أو تدفعه المنشأة في عملية إجبارية أو تصفية غير اختيارية (السعافين ، ٢٠٠٤ ص ٩) ولا يقصد بها القيمة السوقية ، وانما هي: المبلغ الذي يمكن من خلاله شراء أصل (أو تسوية التزام) بين طرفين مطلعين وراغبين في عقد صفقة تتم في ظروف عادية ، كما عرفتها معايير المحاسبة الدولية أما معايير المحاسبة الأمريكية فقد وضعت تعريفاً مقارباً لها فعرفت على أنها : المبلغ الذي يمكن من خلاله شراء (أو استنفاد) أصل أو التزام أو البيع أو التسوية في معاملة خالية بين أطراف راغبة في صفقة لا تتم تحت بيع إجباري أو تصفية (حماد، ٢٠٠٨، ص ١٢٥).

ونتيجة للتطورات الاقتصادية المتلاحقة اتجهت المجمع المهنية والمعايير المحاسبية الدولية منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين، إلى المطالبة بالتحول في القياس المحاسبي من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة ، كمقياس أفضل لمواجهة متطلبات هذا التطور (مطر ، السويطي، ٢٠١٢).

ولذا فقد تم تشكيل لجنة في أواخر الألفية الثانية لدراسة وتقديم مقترحات لمعايير محاسبة القيمة العادلة ، وقد ضمت هذه اللجنة مجموعة أعضاء وخبراء من دول متعددة ، وتوصلت هذه اللجنة إلى نتيجة مفادها أن أتباع القيمة العادلة هو أكثر ملائمة لأغراض الإبلاغ المالي وان الالتزامات الطارئة والارتباطات المالية المتعلقة بالأدوات المالية بما فيها المشتقات المالية والتي تظهر خارج الميزانية يجب تقديرها بموجب قيمتها العادلة وإدخالها في الميزانية بدلاً من أن تبقى في حسابات المقابلة خارج الميزانية (الخوري، ٢٠٠٧).

كما قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) في عام ١٩٨٩ بالبدء في مشروع محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية بالاشتراك مع معهد المحاسبين الكندي ومنذ ذلك التاريخ أصبح هناك تحول ملحوظ في بدائل القياس المحاسبي من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة ، فأصبحت معايير المحاسبة الدولية وكذلك الأمريكية تتجه بشكل مكثف نحو القياس والإفصاح عن كثير من الموجودات بالقيمة العادلة (مطر ، السويطي، ٢٠١٢ ص).

وتؤدي محاسبة القيمة العادلة دورا بارزا في مجال الفكر المحاسبي ، باعتبارها أسلوب قياس يعمل على مواجهة القصور في محاسبة التكلفة التاريخية ، وتقديم معلومات مفيدة تعرض بصدق الوضع المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية بشكل يمكن من خلاله محاسبة الإدارة واتخاذ القرارات المناسبة. ولذا تهتم محاسبة القيمة العادلة بتغطية جوانب هامة في عملية القياس والإفصاح .

حيث تمثل قياس القيمة العادلة في بعدين أساسيين أحدهما يمثل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) حيث أشار إلى أنه يمكن قياس القيمة العادلة كما يلي(صالح، ٢٠٠٩، ص.٦٢):

- السعر المحدد في سوق نشط وهو أفضل مقياس للقيمة العادلة.
- خدمات التسعير من جهة خارجية.
- نماذج التسعير الداخلية.
- التدفقات النقدية المخصومة.

في حين اقتصر البعد الآخر على ما تطرق إليه مجلس معايير المحاسبة الدولية من أسس وإرشادات للوصول إلى القيمة العادلة وتمثلت في عدد من البنود التي يمكن توضيحها في الجدول التالي :

محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية

المعيار رقم	المقياس	البند
٣٩	هي أصول غير مشتقة ويتم قياسها بالتكلفة وتكون عادة سندات مالية لا استحقاقات ودفعات ثابتة ، وتملك الشركة القدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق وتظهر بالتكلفة أو التكلفة المطفأة (المستهلكة) (amortised cost). وهي أصول تختار المنشأة تصنيفها ضمن هذه الفئة بحيث يتم تقييمها بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات بالقيمة العادلة في قائمة الدخل. وهي تلك التي لا تقع ضمن التصنيفات السابقة وتقاس بالقيمة العادلة. هي الموجودات التي تم امتلاكها لغرض توليد ربح	الأدوات المالية - قروض وديون - استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق - المخصصة - أصول مالية معدة للبيع - أصول محتفظ بها

	للمتاجرة	من التقلبات قصيرة الأجل ويتم قياسها بالقيمة العادلة والتغيرات تقفل في حساب الأرباح والخسائر
٣٩	- المطلوبات المالية	يتم قياسها بموجب قيمتها الأصلية المسجلة مخفضاً منها أي مدفوعات من أصل المبلغ المطلوب .
٣٩	- التزامات المشتقات المالية والمطلوبات بغرض الاتجار	يتم قياسها على أساس القيمة العادلة من خلال (الأسعار السوقية ، الأدوات المشابهة ، التدفقات النقدية المستقبلية، الأسعار السوقية ، نماذج التسعير).
٤٠	- الاستثمارات العقارية والمحاصيل الزراعية والموجودات البيولوجية	يتم قياسها بالقيمة العادلة ويؤخذ التغيير إلى بيان الدخل
٤١	- التزامات عقود التأمين	يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال صافي التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة وأخذ أي عجز إلى بيان الدخل.

ثانيا : محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) :

تعد القوائم والتقارير المالية واحدة من أهم أدوات عملية صنع القرار الاستثماري ولذا أكدت الفصائح المحاسبية والأزمات المالية في جميع أنحاء العالم على ضرورة أن تتمتع القوائم المالية بالعدالة والدقة والشمولية ، وأن يمكن الحصول عليها في الوقت المناسب ، ولوضع هذا في الممارسة العملية فينبغي ان تقوم الشركات بإعداد بياناتها المالية على أساس معايير محاسبية عامة تحظى بالقبول في جميع أنحاء العالم (Yalkin, et al,2008 P. 17).

إن الافتقار في الوقت الحاضر إلى قواعد ومعايير محاسبية متسقة حول العالم يقف عائقاً بالنسبة لعولمة أسواق المال ويحد من قدرة المستثمرين ومستخدمي الإبلاغ المالي على اتخاذ قرارات مبنية على معرفة بدائل الاستثمارات المتاحة و مقارنة الفرص الاستثمارية ، وبالمثل بالنسبة للشركات من أجل قياس وتقييم أوضاعها ومقارنة أدائها مع الشركات المنافسة (السعيد، ٢٠٠٨، ص.٤٥).

وقد أحدثت معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) (ثورة هادئة) في التقارير المالية من خلال نقل الممارسات المحاسبية بعيداً عن المفاهيم المتبعة في التكلفة التاريخية، واتجاهها نحو المفاهيم المتعلقة بقرارات المستثمرين القائمة على أساس التدفقات النقدية المستقبلية، والتوسع في استخدام مفهوم القيمة العادلة كمقياس للبيانات المالية المفصح عنها (Georgiou & Jack, 2011, p318).

وفي ذات الاتجاه ووفقاً لمجلس معايير التقارير المالية الدولية فإن معايير (IFRS) تهدف إلى توفير مجموعة مشتركة من المعايير المحاسبية المطبقة على الصعيد العالمي، و الحد من تنوع التقارير المالية الدولية، وتوفير لغة مالية مشتركة تمكن المستثمرين من المقارنة بسهولة أكبر للنتائج المالية وتذنية مخاطر التحايل وعدم دقة القوائم والتقارير المالية مما يؤدي إلى تحسين وفتح فرص متنوعة وجديدة من الاستثمار (Jones & Finley.,2011,p23).

في حين يرى (Cairns and other's,2011,p3) أن أحد الأهداف الرئيسية لاعتماد معايير التقارير المالية هو تحسين المقارنة الدولية لإعداد القوائم والتقارير المالية، حيث تعد المقارنة أحد الخصائص الرئيسية التي تحدد معايير التقارير المالية الدولية في البيانات المالية، وحتى يتم القياس بطريقة متناسقة لمختلف الكيانات زاد استخدام مفهوم القيمة العادلة في ظل معايير التقارير المالية (IFRS) حيث تتطلب قيام الشركات باستخدام سياسات قياس واحدة تقوم على أساس القيمة العادلة، حيث تتطلب أو تسمح باستخدام مقياس القيمة العادلة في خمس مجموعات على النحو التالي:

(١) قياس العمليات والأحداث الأخرى، وبالتالي قياس الأصول والخصوم وبنود حقوق المساهمين الناتجة عن ذلك عند الاعتراف الأولي في البيانات المالية.

(٢) تخصيص المبلغ الإجمالي الذي يقيس معاملة أو حدث اقتصادي والأجزاء المكونة له.

(٣) قياس التكاليف التي تحدث في بعض الأصول بسبب الانتقال من معايير المحاسبة الوطنية إلى المعايير الدولية.

(٤) تحديد المبلغ القابل للاسترداد للموجودات عند اختبار انخفاض القيمة لهذه الأصول لضمان أن القيمة الدفترية للأصول لا تتجاوز المبالغ التي يمكن استردادها من بيع أو استخدام لتلك الأصول.

(٥) القياس اللاحق للموجودات والمطلوبات في تاريخ كل ميزانية عمومية.

واتساقاً مع ما سبق يوضح الجدول التالي رقم (٢) مقارنة بين المعيار الدولي (٣٩) وما جاء به معيار الإبلاغ المالي (IFRS9) من تحسينات بهدف تحقق المزيد من الفائدة:

جدول رقم (٢)

مقارنة بين المعيار الدولي (٣٩) ومعيار الإبلاغ المالي (IFRS9)

البند	IAS 39	IFRS 9
خسارة انخفاض القيمة	يتطلب المعيار تقييم خسارة انخفاض في قيمة الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة في بيان الدخل، كما يتم الاعتراف بأرباح استعادة خسائر التدني في بيان الدخل باستثناء أدوات حقوق الملكية لا يتم	الأصول المالية الوحيدة التي تخضع لاختبار انخفاض القيمة هي الأدوات المقاسة بالتكلفة المطفأة (المستهلكة) (amortised cost). كما يمكن عكس جميع خسائر التدني في

البند	IAS 39	IFRS 9
	الاعتراف بها إلا عند البيع الفعلي.	القيمة في بيان الدخل.
العقود المركبة	يتم قياسها وفق عدة طرق : - البعض يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. - فصل البعض إلى جزأين يقاس أحدهما (المشتقات الضمنية) بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ويتم قياس الجزء الآخر (عقد أساسي غير مشتق) بالتكلفة المستندة أو كعقد تنفيذي باستخدام محاسبة الإستهقاق. - فئة ثالثة ويتم المحاسبة عنها إما كعقد واحد أو على أساس التقسيم إلى جزأين وفقاً لاختيار الإدارة.	ينطبق هذا المعيار على العقد المختلط إذا كان العقد الأساسي أصل مالي بحيث: - لا يتم فصل العقد المختلط عندما يكون العقد الأساسي عبارة عن أصل مالي. - يتم تصنيف هذه العقود بمجمليها وفقاً لمعايير تصنيف الأصول المالية الأخرى. - لا يوجد أي تغيير في طريقة المحاسبة عن العقود المختلفة إذا كان العقد الأساسي عبارة عن التزام أو بند غير مالي.
الاستثمارات الاستراتيجية	لا يشمل المعيار على بديل للاستثمارات الاستراتيجية في أدوات الملكية	يتوفر عرض بديل للاستثمارات الإستراتيجية في أدوات الملكية: - عند الاعتراف الأولي تستطيع المنشأة في حال تحقيق الشروط في التغير في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. - يتم عرض توزيعات الأرباح المحصلة من هذه الاستثمارات في حساب الأرباح والخسائر. - لايسمح بتدوير المكاسب والخسائر بين حساب الربح والخسارة وبين الدخل الشامل الآخر لهذه الاستثمارات.
أدوات الملكية التي ليس لها	يتضمن المعيار استثناء من قواعد القياس فيما يخص أدوات حقوق الملكية والتي ليس لها سوق (المشتقات المرتبطة بهذه	يجب أن يتم قياس جميع الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة.

البند	IAS 39	IFRS 9
سعر سوق	الادوات والتي يجب تسويقها من خلال تسليم هذه الأدوات) والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بصورة موثوق فيها، ويتم قياس هذه الأصول بالتكلفة.	وللتخفيف من المخاوف المتعلقة بشأن القدرة على قياس بعض هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة وذلك: - بمساعدة المنشآت على كيفية قياس مثل هذه الأصول. - تحديد الظروف التي تمثل فيها تكلفة أدوات الملكية بالقيمة العادلة.

ومما سبق يتضح ان المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم ٩ يساهم في تحسين قدرة المستخدمين على فهم إعداد التقارير المالية للأدوات المالية من خلال تقليل عدد فئات التصنيف وتوفير مبرر أكثر وضوحاً للقياس وتطبيق منهج انخفاض قيمة واحد علي كافة الأصول المالية محل مناهج انخفاض القيمة المختلفة ذات فئات التصنيف المتعددة في المعيار الدولي رقم ٣٩ ويلغي الكثير من التعقيد في معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ .

إلا أنه و على الرغم من ان المتطلبات الجديدة في المعيار IFRS9 من شأنها تبسيط اجراءات المحاسبة عن الادوات المالية الا انها تتطلب مزيد من الجهد والتفسير من جانب معدى القوائم المالية ومراجعي الحسابات خاصة فيما يتعلق باختبارات القياس اللاحق للتكلفة المطفأة (المستهلكة) حيث قد يكون هناك أداة تم قياسها سابقاً بالتكلفة المطفأة (المستهلكة)(a mortised cost) حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي (٣٩) وأعيد تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح ولخسائر حسب متطلبات معيار التقارير المالية الدولي (٩).

وفي نفس الاتجاه قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإصدار المعيار (IFRS 13) بعنوان قياس القيمة العادلة في ١٢ مايو ٢٠١١ ويبدأ سريان تطبيقه في الأول من يناير ٢٠١٣ ، ويطبق علي كافة الإصدارات والمعايير المحاسبية التي تتطلب أو تسمح بقياس القيمة العادلة ، والصادرة من قبل (IASB,2011,p1-4) كما يهدف إلى:

- وضع تعريف ومفهوم للقيمة العادلة.
- تحديد إطار واحد لقياس القيمة العادلة.
- تحديد متطلبات الإفصاح عن قياسات القيمة العادلة.

كما يصنف المعيار التسلسل الهرمي للقيمة العادلة ، إلي ثلاثة مستويات وفق المدخلات المستخدمة في تقنيات التقييم ، ويتناول المستوي الأول مدخلات الأسعار في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات ويعتبر سعر السوق في السوق النشطة من أكثر الأدلة موثوقية عن القيمة العادلة ويستخدم للقياس دون تعديل للقيمة العادلة ، أما المستوي الثاني فيتضمن المدخلات غير المقتبسة من اسعار السوق

المدرجة ضمن المستوي الاول وتشمل أسعار مماثلة نقلت عن أصول أو خصوم في الأسواق النشطة ، وأسعار مماثلة نقلت عن الأصول أو الخصوم في الأسواق التي لم تنشط ، واخيرا المدخلات المستمدة من بيانات السوق ، فيما يتناول المستوي الثالث المدخلات غير القابلة للرصد من الأصل أو الإلتزام وتستخدم لقياس القيمة العادلة إلى الحد الذي يمكن ملاحظتها مع الأخذ بالاعتبار جميع المعلومات حول افتراضات المشاركين في السوق والتي تتوفر بشكل معقول فقد عرف القيمة العادلة بأنها "السعر المطلوب لبيع الأصول أو المدفوعة لنقل المسؤولية في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

كما حدد المعيار أنه يجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تساعد المستخدمين في تقييم البيانات المتعلقة بمواردها المالية على حد سواء فيما يخص:

- أ- الموجودات والمطلوبات والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة.
- ب- تكرار قياسات القيمة العادلة باستخدام مدخلات غير قابلة للرصد ، وتأثير القياسات على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل .
- ج- لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة (٩١) من المعيار فإنه يجب على المنشأة الإفصاح عن الحد الأدنى للمعلومات عن كل فئة من فئات الأصول والخصوم المقاسة .

وفي هذا الصدد ترى الباحثة ان المعيار ١٣ لم يتناول القضايا المحاسبية الرئيسية التي أثارها الأزمة المالية العالمية وتوصيات مجموعة العشرين بشأن تحسين معايير تقييم الأدوات المالية القائمة على السيولة في الأسواق خصوصا عندما لا تتوفر لدي الأسواق المالية المعلومات الموثوق بها وخصوصا في المنتجات المعقدة أو من خلال عدم قدرة الاسواق بشكل مؤقت ولأسباب موضوعية علي توفير المعلومات الموثوق بها بسبب أحداث أو حالات معينة مثل بيئة السوق الحالية من الديون السيادية.

ثالثا: محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الأمريكية:

اتسم العقد الأخير من القرن الماضي في الولايات المتحدة بإصدار مجموعة من المعايير التي تؤكد الاتجاه نحو تطبيق محاسبة القيمة العادلة ، والتي كان أهمها المعيار رقم (١٤٢) والخاص بشهرة المحل والأصول غير الملموسة والمعيار (١٤٣) والخاص بالتخلص من الأصول الملموسة ، والمعيار رقم (١٥٧) والخاص بقياسات القيمة العادلة.

أ) المعيار رقم (١٤٢):

جاء هذا المعيار لايضاح كيفية قياس وتقييم شهرة المحل والأصول غير الملموسة الأخرى حيث ينص على أنه يتم تقييم شهرة المحل والأصول غير الملموسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال أسعار السوق في نهاية كل سنة مالية أو عند الحاجة ، ويتم إقفال الفارق في القيمة العادلة في حساب الأرباح والخسائر لنفس العام الذي حدث فيه التقييم ، أو إذا كانت القيمة الدفترية أكبر فإنه يتم الأخذ بالقيمة الدفترية عن القيمة العادلة (المليجي ، كريمة ، ٢٠١٢، ص. ٨٩٢).

ب) المعيار رقم (١٤٣):

يوضح هذا المعيار المعالجة المحاسبية التي يجب أن تقوم به الشركة عند حدوث الإلتزام حيث ينص على أن تقوم الشركة بالتخلص من الأصول طويلة الاجل في الوقت الذي يحدث فيه الإلتزام مع تقدير

قيمتها العادلة في أقرب وقت ممكن ، وأن يتم تسجيل قيمة الالتزام بالقيمة العادلة ، أما بقية الالتزام فيسجل وفقاً للأطراف المتعاملة أو بقيمة السوق مثل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية والمطلوبة لتسديد الالتزام.

ج) المعيار رقم (١٥٧):

بعد المعيار الأمريكي ١٥٧ والصادر في سبتمبر ٢٠٠٦م والمعيار ١٥٩ والصادر في فبراير ٢٠٠٧م إشارة إلى تحرك مجلس معايير المحاسبة المالية بالتنسيق مع مجلس معايير المحاسبة الدولية بقوة تماماً نحو اعتماد محاسبة القيمة العادلة في قياس الأدوات المالية وبنود أخرى ، حيث شجع المعيار ١٥٩ الكيانات لعرض الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة لها ويخلص كذلك بشكل جيد الأساس المنطقي لقياس القيمة العادلة للأدوات المالية لتكون أكثر ملائمة لمستخدمي البيانات المالية من حيث تكلفة القياس لأن القيمة العادلة تعكس ما تعادله النقدية الحالية للأدوات المالية التي تملكها الشركة بدلاً من ثمن الصفقة بالماضي (Bennston,2008,p101).

أما المعيار ١٥٧ فتكمن أهميته في أنه يحدد الطريقة التي يجب أن تقاس بها القيمة العادلة ، من خلال (Bougen. &Young,2012,P395):

- قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال القيمة السوقية لها.
- ضرورة وجود استعداد تام لدى المستثمرين لتداول أوراقهم المالية في ظل السوق الكفاء.
- عند عدم توفر القيمة العادلة من خلال الأسعار السوقية فلا بد على الإدارة تحديد القيمة العادلة من خلال مصادر أخرى بحيث يمكن تقدير الثمن الذي يمكن دفعه.
- ولذا فهو يحقق الشفافية عند تقدير الاستثمارات بالقيمة العادلة ، وكذا يحقق الإفصاح الشامل الذي يرشد قرارات المستثمرين لحصولهم على معلومات متعلقة بالاستثمارات مقومة بالقيمة العادلة. وعلى الرغم مما سبق فإن المعيار (١٥٧) أمريكي قد يتصف بعدد من العيوب لتطبيقه أهمها:
- عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة في حالة عدم وجود سوق كفاء.
- وجود صعوبة في استخدام القيمة العادلة لتسعير الاستثمارات إذا اتسم السوق بالاحتكار أو عدم توفر نماذج للتسعير .

ومما سبق يمكن للباحثة القول ان معايير المحاسبة المالية قد اكدت على ضرورة تطبيق مقياس القيمة العادلة حيث تطرقت الى تعريفها وتناولت مداخل قياسها وفقاً للمعيار ، مما يشير الى ان هناك توجه لدى مجالس بناء المعايير المحاسبية نحو تطبيق محاسبة القيمة العادلة في قياس الادوات والالتزامات المالية بما يكفل التحول من مفهوم الدخل المحاسبي التقليدي المتبع منذ فترة طويلة الى الدخل المحاسبي الاقتصادي الشامل .

رابعاً: محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية:

اتبعت معايير المحاسبة المصرية نفس النهج الذي اتبعته معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بالاستثمارات والأدوات المالية حيث اعتمدت على مقياس القيمة العادلة في تقييم الاستثمارات والأدوات المالية من خلال المعايير المصرية رقم (٢٥، ٢٦).

وترى الباحثة أن معايير المحاسبة المصرية (٢٥، ٢٦) ما هي إلا ترجمة للمعايير الدولية رقم (٣٢)، والتي تم استبدالها بالمعايير (IFRS 7 , IFRS 9) بهدف الحد من الغموض والتعقيد الموجود في المعايير القديمة، ولذا يجب على الجهات الواضعة للمعايير المصرية الأخذ بنظر الاعتبار هذا التطور الحاصل في المعايير الدولية وإعادة النظر في المعايير المصرية ذات الصلة حتى تتمكن من مواكبة التطور الحاصل في البيئة المالية مع الأخذ بنظر الاعتبار مدى ملائمتها للبيئة المصرية.

المحور الثالث : محاسبة القيمة العادلة وعلاقتها بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

شهدت السنوات الأولى من القرن الحالي العديد من المشكلات المحاسبية التي ألفت بظلالها على البحث المحاسبي انعكاسات القيمة العادلة الواضحة على وظيفتي القياس والإفصاح المحاسبي وعلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وجودتها أحد تلك المشاكل ، حيث ظهرت الآراء المؤيدة والمعارضة لمفهوم القيمة العادلة والذي كان لكل واحد منها أسبابه التي ارتكزت في مجملها على اثر محاسبة القيمة العادلة على المعلومة المحاسبية وجودتها. ولذا يتناول هذا المحور محاسبة القيمة العادلة وعلاقتها بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من خلال تناول المحددات التالية :

اولا : دور محاسبة القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

يعتبر ظهور مفهوم القيمة العادلة نقطة التحول الاساسية في القياس المحاسبي ولذلك تزايد استخدامه وتناوله بشكل تدريجي في مجال التطبيق والبحث المحاسبي من خلال العديد من الدراسات والآراء والتوجهات المحاسبية خلال الآونة الأخيرة والتي وجدت ان :

١ - إظهار الأدوات المالية بتكلفتها التاريخية على الرغم من أن قيمتها السوقية أعلى يعني أن هناك أرباحا محققة غير معترف بها ، وان هناك عدم تماثل في معالجة الربح أو الخسارة الأمر الذي ينجم عنه انخفاض في جودة الأرباح المحاسبية المعلن عنها (Wallace , 2002, P.61).

٢ - تزود محاسبة القيمة العادلة متخذي القرارات بالقيم السوقية السائدة للأدوات المالية ، الأمر الذي يعكس بشكل أفضل الجوهر الاقتصادي للمنشأة (Choy, 2006, P.3).

وفي هذا الاتجاه استطاعت محاسبة القيمة العادلة أن تعمل على التقارب بين مفهوم الدخل الاقتصادي والدخل المحاسبي من خلال إمكانية تطبيق ما يسمى بالدخل الشامل ، ولذا جاءت معايير التقارير المالية الدولية لتحقيق ثورة هائلة في التقارير المالية من خلال تأييدها لمحاسبة القيمة العادلة والدعوة إلى التوسع في استخدامها ، وهذا ما يؤكد كل من (Choudhary, 2011, P.94) (Cairns, and Others, 2011, P.12) حيث يروا أن معايير التقارير المالية الدولية IFRS جاءت بشكل كبير مؤيدة لاستخدام مفهوم القيمة العادلة في قياس الأصول والخصوم في القوائم المالية كونها تحقق خاصية (إمكانية المقارنة) وتوفر المعلومات الأكثر ملائمة للمستثمرين .

كما يمكن التحقق من دور محاسبة القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال النظر إلى نتائج الدراسات الميدانية في هذا الصدد ، فعلى سبيل المثال أكدت دراسة (Zhang,2012,P.11) على ان محاسبة القيمة العادلة قادرة على ان تقدم لمستخدمي المعلومات المحاسبية معلومات ذات جودة عالية تتصف بدرجة كبيرة من الملائمة ، كما أكد (Chea,2011,P15) ان

جودة المعلومات المحاسبية تتأثر بمحاسبية القيمة العادلة من خلال دورها في تحقق الخصائص النوعية فيها ، حيث توصلت الى ان القيمة العادلة تعكس اثار التغيرات في ظروف السوق والتغيرات في القيمة العادلة تعكس تاثير التغيرات في ظروف السوق عند حدوثها ، كما تتضمن القيمة العادلة على المعلومات الحالية حول ظروف السوق الحالية والتوقعات المستقبلية . واتساقا مع ما سبق يرى (Kieso,et al., 2005 P.) انه في اظهار بنود الاصول والالتزامات بالقيمة العادلة فائدة كبيرة ، وهذا ما أخذت به المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية حيث يتم الاعتراف بالاستثمارات في الأسهم والسندات وصناديق الاستثمار بالقيمة العادلة ، كما توصلت دراستي (Shaffer,2011,P44) و (Li.,2010,P25) الى تميز محاسبة القيمة العادلة بتزويد مستخدمي القوائم والتقارير المالية بمعلومات تتوفر فيها خاصية الملائمة و الموثوقية وذلك بخلاف محاسبة التكلفة التاريخية ، فالسعر السوقي في سوق نشطة هو أفضل المقاييس المحددة للقيمة العادلة والأكثر موثوقية ، كما أن أساليب القياس الأخرى للقيمة العادلة قد روعي فيها الحصول على أعلى درجة موثوقية ممكنة او مقبولة على الأقل ، وهذا ما أكده المعيار الدولي رقم (39) والذي اشار الى أن القيمة العادلة للأدوات المالية تكون قابل للقياس بشكل موثوق إذا كان:

- الاختلاف بين تقديرات القيمة العادلة المعقولة ليس كبيراً .
- إمكانية تقييم مختلف التقديرات بشكل معقول وصولاً للقيمة العادلة ، وكثيراً ما يكون المشروع قادراً على إجراء تقدير للقيمة العادلة للأدوات المالية بحيث يمكن الاعتماد على استخدام هذه القيمة بشكل موثوق في البيانات المالية (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ٢٠٠٣) .

وعند الحديث عن المعيار رقم (40) العقارات الإستثمارية فإنه في حال عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة للممتلكات الإستثمارية بموثوقية عالية مبنية على أسس مؤسسية و متسقة ؛ فإنه يجب إثبات هذه العقارات بالتكلفة ، علماً بأن هذا يحدث فقط عندما تكون العمليات السوقية المرادفة غير متكررة الحدوث أو لا تتوفر تقديرات بديلة للقيمة العادلة (أبو نصار، حميدات ٢٠٠٩) .

ثانياً: التوجهات الحديثة في استخدام محاسبة القيمة العادلة

تعد القيمة السوقية و القيمة العادلة مفهوم قابل للتطبيق يحقق الوصول إلى تقييم عادل لجميع عناصر القوائم المالية التي يمكن أن تمتلكها الوحدة الاقتصادية ولذا فهي المقياس الأكثر صدقاً في تمثيله للمعلومات المحاسبية واعترافاً حقيقياً بالقصور الذي كان يعترى التقارير المالية خلال الفترات السابقة التي كانت تعتمد على التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي (Herrmann, et al, 2006, p. 44). ان السبب الحقيقي وراء الأزمات المالية المتكررة هي الاجراءات التي اتبعت في عملية الإقراض، وإن دور المحاسبة انما اقتصر على عكس حقيقة تلك الممارسات الاقتصادية للبنوك التي كانت تحت الرسملة ، كما أنه لا بد من الاستمرار باستخدام معايير القيمة العادلة وبشكل مكثف أكثر من السابق وخصوصاً أن لها دوراً لا يستهان به في إضفاء الشفافية على معلومات القوائم المالية ، وفي حالة عدم تطبيقها سوف يفقد المستثمر الثقة في القوائم المالية (مطر وآخرون ، ٢٠١٠ ، ص. ١٧٠) .

وبالتالي فإنه يمكن القول أن محاسبة القيمة العادلة عامل أساسي يترتب عليه ارتفاع مصداقية المعلومات المحاسبية على مستوى الشركة عموماً والمالية منها خصوصاً ، وهذا يؤيد ما أشار إليه نتائج

الاستفتاء الذي تم من قبل إتحاد المستثمرين العالميين لـ ٥٩٧ مستثمر ، والذي خلص إلى (صالح ، ٢٠٠٩ ، ص. ٢٢) :

- أن ٧٩ % من المستثمرين لا يؤيدون وقف التعامل بمعايير القيمة العادلة.
- أن ٨٥ % من المستثمرين يعتقدون أنه في حالة التوقف عن استخدام معايير القيمة العادلة سوف يكون له أثر مباشر على تدني الثقة بالنظام البنكي.

وفي سياق ما سبق تؤثر محاسبة القيمة العادلة تأثيراً مباشراً أيضاً على سوق الأوراق المالية ، فمعلومات القيمة العادلة أكثر ملائمة وصلة لكل من المستثمرين والمقرضين مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية، حيث تعكس بشكل أفضل الوضع المالي الحاضر للمنشآت التي تفصح عن بياناتها المالية، كما تسهل بشكل أفضل تقييم أدائها الماضي، والتوقعات المستقبلية (أبو زر ، ٢٠٠٨ م).

كما تؤدي دوراً هاماً في التخفيف من آثار الأزمات المالية المحتملة ، إذ أنها تعمل كجهاز إنذار يساعد الأسواق على استعادة ذاتها في وقت مبكر من حدوث الركود حيث تعكس ظروف السوق الحالية في الوقت المناسب وتعمل على توفير معلومات أفضل حول المخاطر التي تهدد المؤسسات المالية عموماً والبنوك على وجه الخصوص مما يجعل المساهمين والإدارة قادرين على القيام بالإجراءات التصحيحية كما تسمح للمشرفين من إجراء تقييم حول أثر مخاطر البنوك على رأس المال التنظيمي و الإستقرار المالي (Novoa, et al, 2009)، وبمعنى آخر ان القواعد المحاسبية للقيمة العادلة في حد ذاتها قد لا تزيد العدوى في الأسواق المالية وأن حدوث ذلك هو نتيجة لاستخدام محاسبة القيمة العادلة في النسب التنظيمية وآليات الرقابة الداخلية أو عقود حوافز للإدارة ومخاطر الحصول على نظام إيلاغ مالي أكثر عدالة يتفاعل مع ظروف السوق فيحقق الزيادة في عدد البنوك (Khan, 2010 P.).

وفي هذا الاتجاه نجد ايضا أن الشركات التي تلتزم بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية تكون أكثر توجهاً نحو استخدام مقياس القيمة العادلة فيصدر عنها تقارير مالية تتصف بتناسق للمعلومات وانخفاض التباين في قيم أصولها وعلى العكس الشركات الأقل استخداماً لمحاسبة القيمة العادلة ينتج عنها معلومات غير متماثلة وبالتالي ارتفاع تكلفة رأس المال في هذا النوع من الشركات (Muller, et al, 2008, p. 25). كما تعكس على نحو أفضل القيمة الاقتصادية الحقيقية للشركة من خلال تقديم معلومات ملائمة في الوقت المناسب قادرة على التنبؤ وذات صلة لتوفر للمستثمرين نظرة ثاقبة حول القيم السائدة في السوق المالي (Choy, 2006, P. 6).

وفي نوع آخر من الدراسات والتي اتجهت نحو الآثار السلبية لمخرجات محاسبة القيمة العادلة كتوجه آخر مضاد في الفكر المحاسبي لهذا النوع من المقاييس فنجد أنها أيضاً توصلت إلى أن محاسبة القيمة العادلة تحقق مستوى من المعلومات يتأثر بمقدار خطأ القياس ومصدره ، فإذا وجدت أصول ليس لها سوق نشطة ، فإنها تخضع للتقدير فتصبح أسهل في التلاعب واختيار مدخلات النموذج التي يمكن من تمهيد رقم الربح المفصح عنه (Landsman, 2007, p. 30) ، (Aboody, et al, 2006, p.46)

ان السلطة التقديرية التي يمارسها المدبرون في تقدير القيمة العادلة للأصول المالية تزيد من قدرتهم على ممارسة المحاسبة التعسفية ، من خلال الاعتراف بأرباح صورية في قائمة الدخل مما قد

ينعكس سلباً على القرارات التي تتخذ بناءً عليها (Barth & Taylor, 2010, p. 33) Heckman,) (2004, p. 85).

وفي نفس الاتجاه نجد أن انخفاض القيمة السوقية للموجودات المدرجة في القوائم المالية للمؤسسات المالية بالقيمة العادلة يمكن أن تؤدي إلى التخلص من الأصول التي انخفضت قيمتها لتجنب إنتهاك نسبة الملاءة ، وخلق حلقة مفرغة من انخفاض الأسعار والتصرف في الأصول الإضافية فتصبح مصدراً هاماً للمخاطر النظامية في النظام المالي (Cituentes, et al, 2005, p. 556) ، كما أن استخدام محاسبة القيمة العادلة يرتبط بالمزيد من انتشار عدوى الأزمات بين البنوك خاصة خلال فترات انعدام السيولة في السوق والتي من المرجح أن تكون أكبر مدى في البنوك التي تعاني من (١) رسملة سيئة. (٢) التي لديها أعلى نسبة من الموجودات والمطلوبات المقومة بالقيمة العادلة. ولذا لاقت محاسبة القيمة العادلة العديد من النقد من قبل الكثيرين من السياسيين ، وواضعي السياسات المحاسبية ، ومراجعي الحسابات ، فقد خلقت حلقة مفرغة من انخفاض الأسعار وتأثير على رأس المال التنظيمي أدت إلى الانهيار المالي (Badertscher, et al, 2010, p. 1).

وعلى الرغم من ذلك ترى الباحثة ضرورة العمل من خلال إطار فكري محاسبي يتلاءم مع التطورات المتلاحقة في الأسواق المالية ويلبي احتياجات الوحدات الاقتصادية في مواجهة المنتجات المالية الجديدة (الأدوات المالية) ، وذلك من خلال التغيير نحو مفهوم القيمة العادلة كضرورة حتمية ، ولذا أصبح لزاماً على الأكاديميين والباحثين في المجال المحاسبي بالإضافة إلى واضعي المعايير المحاسبية العمل على إيجاد الحلول والطرق المناسبة التي تحد من المشاكل والمعوقات المتعلقة بتطبيق محاسبة القيمة العادلة إلى أدنى حد ممكن بهدف الاستفادة من المزايا والمنافع التي تعكسها تطبيق محاسبة القيمة العادلة .

المحور الرابع : الدراسة الميدانية واختبار فروض البحث.

تركز الدراسة الميدانية في محاولة دعم الجانب النظري من خلال تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة كأحد اساليب القياس المحاسبي في الفكر المحاسبي والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في اطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الدولية من خلال استقراء وتحليل آراء مجتمع الدراسة بما يتمتعوا به من خبرة علمية وعملية وذلك لتأكيد النتائج التي تم التوصل اليها في الاطار النظري وتتناول الباحثة في هذا المحور ما يلي:

أولاً: أسلوب الدراسة:

ثانياً : عينة الدراسة.

ثالثاً : تصميم قائمة الاستقصاء:

رابعاً: اساليب التحليل الإحصائي للبيانات ونتائجه.

خامساً: اختبارات الفروض

أولاً: أسلوب الدراسة:

اعتمدت الباحثة في الدراسة الميدانية علي أسلوب قائمة الاستقصاء ، حيث قامت الباحثة بإعداد هذه القائمة في شكل أسئلة تم صياغتها في ضوء فروض وأهداف الدراسة ، وقد تم توزيع القائمة علي عينة من معدي القوائم المالية ، وواضعي المعايير المحاسبية ، والمحللين الماليين بسوق الاوراق المالية ، وقد تم عمل مقابلات شخصية مع بعض مفردات العينة وذلك للتحقق من مدي ملائمة أسئلة الاستقصاء من ناحية ، وفهم المستقصي منهم لمعني ومضمون الأسئلة من ناحية أخرى.

أولاً : عينة الدراسة:

تتمثل عينة الدراسة في ثلاث مجموعات هي الاكثر ارتباطا بموضوع البحث وهي ٣٢ من معدي القوائم المالية لبعض الشركات المسجلة بالبورصة المصرية ، ٢٦ من واطعي المعايير المحاسبية ، ٤٤ من المحللين الماليين بسوق الاوراق المالية ، وتم اختيارهم باستخدام العينة العشوائية البسيطة ، وكانت نسبة الاستجابة الكلية ٦٨% ، كما هي موضحة في الجدول التالي:

عينة الدراسة الميدانية

فئات الدراسة	عدد القوائم المرسله	عدد القوائم المستلمة	عدد القوائم المستبعدة	القوائم الصالحة للتحليل	
				العدد	النسبة %
معدى القوائم المالية للشركات المسجلة بالبورصة	٥٠	٣٦	٤	٣٢	٦٤,٠٠%
واضعي المعايير المحاسبية	٤٠	٢٩	٣	٢٦	٦٥,٠٠%
المحللين الماليين بسوق الاوراق المالية	٦٠	٤٧	٣	٤٤	٧٣,٣٣%
الإجمالي	١٥٠	١١٢	١٠	١٠٢	٦٨,٠٠%

ثالثاً : تصميم قائمة الاستقصاء:

تم تصميم أسئلة قائمة الاستقصاء بحيث تشمل علي ما يلي:

- ١- بيانات شخصية عن المستقصي منهم (الصفات الديموجرافية) لاستخدامها في تحليل العلاقة بين إجابات المستقصي منهم وخبرتهم العملية والعلمية.
- ٢- أسئلة تم صياغتها حسب مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale)، وقد أعتمدت عليها الباحثة بدلاً من المقياس الثنائي الذي يتضمن خيارين والمقياس الثلاثي الذي يتضمن ثلاثة خيارات وذلك لتوسيع الإجابة حول قوة الموافقة وتحقيق المرونة في تقييم الوزن النسبي لكل متغير وتم صياغته كالآتي:

الإجابة الوصفية	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق علي الإطلاق
الترجيح الرقمي	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)

رابعاً : اساليب التحليل الإحصائي للبيانات :

بعد تفريغ وترميز البيانات وادخالها للحاسب الألى بإستخدام الاصدار السابع عشر من البرنامج الاحصائي SPSS (The Statistical Package For The Social Sciences) في اجراء التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة الميدانية ، وتم استخدام الاساليب الاحصائية التالية لإثبات صحة الفروض:

أ- معامل الفا كرونباخ (Alpha Cronbach) لقياس الاتساق الداخلي للمستقصي منهم حول متغيرات الدراسة ، والذي يهتم بمدى إمكانية الاعتماد علي نتائج تحليل بيانات قائمة الاستقصاء لقياس مدى تجانس الإجابات بين المستقصي منهم ومدى إمكانية تعميم نتائجها علي المجتمع وذلك من خلال اختبارات معامل الثبات ومعامل الصدق.

ب- الوسط الحسابي و الانحراف المعياري وهي من الاساليب الوصفية بغرض تلخيص البيانات الاحصائية وتم استخدامهم في حساب معامل التشتت النسبي بهدف توضيح مدى تشتت الآراء حول عناصر الاستقصاء.

ج- اختبار كروسكال واليز Kruskal - Wallis: وهو اختبار لا معلمي بديل لتحليل التباين ويستخدم لتحديد الفروق بين اجابات مفردات العينة من البنود المختلفة. وتتناول الباحثة كل عنصر من العناصر السابقة بشئ من التفصيل كما يلي:

١ - معاملي الثبات والصدق:

تم حساب معامل الثبات (Alpha) لأسئلة الاستقصاء (ما يسمى بمعامل الاعتمادية) ، وذلك لبحث مدى الاعتماد علي نتائج الدراسة الميدانية في تعميم النتائج .

وباستعراض الجدول رقم (١) يتضح أن قيم معاملي الثبات و الصدق مقبولة لجميع الأسئلة، حيث تضمنت قائمة الاستقصاء علي سؤالين تأخذ شكل ليكرت الخماسي وكل سؤال يتضمن مجموعة من العناصر ، وتراوحت قيمة معامل الثبات بين (0.7610) للفقرة الرابعة " ينتج عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل معايير التقارير المالية الدولية معلومات محاسبية تعبر بصدق عن الوضع الاقتصادي للمنشأة " ، و (0.8622) للفقرة الثالثة " ينتج عن محاسبة القيمة العادلة في ظل معايير التقارير المالية الدولية معلومات محاسبية ملائمة " ، وتتراوح قيم معامل الصدق ، بين (0.8724) للفقرة الرابعة " ينتج عن محاسبة القيمة العادلة في ظل معايير التقارير المالية الدولية معلومات محاسبية ملائمة و (0.9285) للفقرة الثالثة " ينتج عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل معايير التقارير المالية الدولية

معلومات محاسبية تعبر بصدق عن الوضع الاقتصادي للمنشأة (معامل الصدق يساوي الجذر التربيعي لمعامل الثبات).

وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج على مجتمع الدراسة.

جدول رقم (١)

معاملي الثبات والصدق لأسئلة استمارة الاستقصاء

الفقرة	البيان	معامل الثبات (Alpha)*	معامل الصدق Validity
الأولى	ينتج عن تطبيق معيار التقارير المالية الدولية (IFRS9) التوسع في استخدام محاسبة القيمة العادلة ويحقق السهولة في تطبيقها	٨٥,٧٨	٩٢,٦٢
الثانية	ينتج عن تطبيق معيار التقارير المالية الدولية (١٣) (IFRS) التوسع في استخدام محاسبة القيمة العادلة ويحقق السهولة في تطبيقها	٨٢,١٧	٩٠,٦٥
الثالثة	ينتج عن محاسبة القيمة العادلة في ظل معايير التقارير المالية الدولية معلومات محاسبية ملائمة	٨٦,٢٢	٩٢,٨٥
الرابعة	ينتج عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل معايير التقارير المالية الدولية معلومات محاسبية تعبر بصدق عن الوضع الاقتصادي للمنشأة	٧٦,١٠	٨٧,٢٤
الخامسة	ينتج عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل معايير التقارير المالية الدولية الحصول على معلومات محاسبية تتمتع بالخصائص النوعية المعززة: (القابلية للمقارنة - القابلية للفهم - القابلية للتحقق - التوقيت المناسب)	٨٠,١٣	٨٩,٥٢

٢- اختبارات الفروض: تم اختبار فروض الدراسة على النحو التالي:

الفرض الأول : والذي ينص على :

" يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS13-IFRS9) على محاسبة القيمة العادلة كمقياس للبيانات المحاسبية " .

لاختبار هذا الفرض يتم الأخذ في الاعتبار ما يلي :

يعرض جدول رقم (٢) الإحصاء الوصفي لأثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولية (IFRS9) علي التوسع في استخدام محاسبة القيمة العادلة ويحقق السهولة في تطبيقها من وجهة نظر عينة الدراسة (معدّي القوائم المالية ، واضعي المعايير المحاسبية ، المحللين الماليين بسوق الأوراق المالية)، ويتضح من الجدول ارتفاع متوسط آراء معدّي القوائم المالية حول العنصر " ينتج عن تطبيق معيار التقارير (IFRS9) الغاء الكثير من التعقيد في محاسبة القيمة العادلة الموجودة في المعيار الدولي ٣٩ من خلال تقليل عدد فئات التصنيف والقضاء على قواعد محددة مرتبطة بتلك الفئات " بمتوسط (4.40)، وانحراف معياري (٠.71). وارتفاع متوسط آراء واضعي المعايير المحاسبية حول العنصر " ينتج عن تطبيق معيار التقارير (IFRS9) الغاء الكثير من التعقيد في محاسبة القيمة العادلة الموجودة في المعيار الدولي ٣٩ من خلال تقليل عدد فئات التصنيف والقضاء على قواعد محددة مرتبطة بتلك الفئات " بمتوسط (4.62) وانحراف معياري (٠.50) ، بينما ارتفع متوسط آراء المحللين الماليين حول العنصر " ينتج عن تطبيق معيار التقارير (IFRS9) المرونة في التطبيق من خلال توفير عرض بديل للاستثمارات الاستراتيجية في أدوات " بمتوسط (4.48) وانحراف معياري (٠.50) ، ويتضح انخفاض الانحراف المعياري مما يدل علي انخفاض التباين بين آراء فئات الدراسة حسب نوع الوظيفة.

جدول رقم (٢)

الإحصاء الوصفي لآراء فئات الدراسة حول اثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولية (IFRS9) علي التوسع في استخدام محاسبة القيمة العادلة ويحقق السهولة في تطبيقها

العناصر		معدّي القوائم المالية		واضعي المعايير المحاسبية		المحللين الماليين	
		وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري
يساهم تطبيق معيار التقارير (IFRS9) في تحسين قدرة المستخدمين على فهم و اعداد التقارير المالية من خلال التوسع في قياس جميع الاستثمارات في اوراق الملكية بالقيمة العادلة.		4.38	.55	4.54	.76	4.34	.78
ينتج عن تطبيق معيار التقارير (IFRS9) الغاء الكثير من التعقيد في محاسبة القيمة العادلة الموجودة في المعيار الدولي ٣٩ من خلال تقليل عدد فئات التصنيف والقضاء على قواعد محددة مرتبطة بتلك الفئات.		4.40	.71	4.62	.50	4.36	.57
يؤدي تطبيق (IFRS9) الى الحصول على معلومات عن المطلوبات المالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة.		4.22	.71	4.31	.84	4.48	.51
يحقق تطبيق معيار التقارير (IFRS9) السهولة في التطبيق من خلال تصنيف التغيرات في القيمة العادلة المنسوبة للمخاطر الائتمانية لمطلوبات مالية الى الربح او الخسارة .		4.28	.73	4.23	.82	4.47	.51
ينتج عن تطبيق معيار التقارير (IFRS9) المرونة في التطبيق من خلال توفير عرض بديل للاستثمارات الاستراتيجية في أدوات الملكية		4.22	.75	4.23	.86	4.48	.50

ولاختبار معنوية الفرق بين الوسط الحسابي لفئات الدراسة تم استخدام اختبار كروسكال واليز (أحد الاختبارات اللامعلمية لاختبار الفرق بين أكثر من متوسطين) وهو اختبار بديل لتحليل التباين ANOVA وذلك لاختبار عدم وجود فرق بين آراء فئات الدراسة حول أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولية (IFRS9) علي التوسع في استخدام محاسبة القيمة العادلة وبحقق السهولة في تطبيقها ويعرض جدول رقم (٣) نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (٣)

يوضح قياس التباين في آراء مجموعات العينة (اختبار كروسكال ويز (Kruskal-Wallis)

عناصر	مجموعات العينة	العدد	متوسط الرتب	مستوى المعنوية p-value
يساهم تطبيق معيار التقارير (IFRS9) في تحسين قدرة المستخدمين على فهم و اعداد التقارير المالية من خلال التوسع في قياس جميع الاستثمارات في اوراق الملكية بالقيمة العادلة.	معدى القوائم المالية	32	48.22	غير معنوية .249
	واضعي المعايير المحاسبية	26	58.87	
	المحللين الماليين بالبورصة	44	49.53	
	الإجمالي	102		
ينتج عن تطبيق معيار التقارير (IFRS9) الغاء الكثير من التعقيد في محاسبة القيمة العادلة الموجودة في المعيار الدولي ٣٩ من خلال تقليل عدد فئات التصنيف والقضاء على قواعد محددة مرتبطة بتلك الفئات.	معدى القوائم المالية	32	51.31	غير معنوية .235
	واضعي المعايير المحاسبية	26	58.54	
	المحللين الماليين بالبورصة	44	47.48	
	الإجمالي	102		
يؤدي تطبيق (IFRS9) الى الحصول على معلومات عن المطلوبات المالية مفاة بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة.	معدى القوائم المالية	32	46.12	غير معنوية .307
	واضعي المعايير المحاسبية	26	51.54	
	المحللين الماليين بالبورصة	44	55.39	
	الإجمالي	102		
يحقق تطبيق معيار التقارير (IFRS9) السهولة في التطبيق من خلال تصنيف التغيرات في القيمة العادلة المنسوبة للمخاطر الائتمانية لمطلوبات مالية الى الربح او الخسارة .	معدى القوائم المالية	32	49.19	غير معنوية .411
	واضعي المعايير المحاسبية	26	47.77	
	المحللين الماليين بالبورصة	44	55.39	
	الإجمالي	102		
ينتج عن تطبيق معيار التقارير (IFRS9) المرونة في التطبيق من خلال توفير عرض بديل للاستثمارات الاستراتيجية في ادوات الملكية	معدى القوائم المالية	32	47.36	غير معنوية .324
	واضعي المعايير المحاسبية	26	49.13	
	المحللين الماليين بالبورصة	44	55.91	
	الإجمالي	102		

* دالة احصائياً عند مستوي معنوية ٠,٠٥

يتضح من نتائج جدول رقم (٣) أنه لا يوجد اختلاف معنوي حول اثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولية (IFRS9) علي التوسع في استخدام محاسبة القيمة العادلة وبحقق السهولة في تطبيقها عند مستوى معنوية ٥% ، حيث إن قيم P – Value اكبر من مستوى المعنوية ٥% ، مما يدل على عدم وجود اختلاف معنوي بين متوسط آراء فئات الدراسة حول تلك العناصر حسب الوظيفة. مما سبق يتضح صحة الجزء الاول من الفرض الاول:

" يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS9) على محاسبة القيمة العادلة كمقياس للبيانات المحاسبية "

لاختبار الجزء الثاني من الفرض الأول يتم الأخذ في الاعتبار ما يلي :

يعرض جدول رقم (٤) الإحصاء الوصفي لأثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولية (IFRS13) علي التوسع في استخدام محاسبة القيمة العادلة ويحقق السهولة في تطبيقها من وجهة نظر عينة الدراسة (معي القوائم المالية ، واضعي المعايير المحاسبية ، المحللين الماليين بسوق الاوراق المالية)، ويتضح من الجدول ارتفاع متوسط اراء معدي القوائم المالية حول العنصر " يلبي معيار التقارير (IFRS13) احتياجات مستخدمي البيانات المحاسبية من خلال تقييم قياسات القيمة العادلة باستخدام المدخلات الغير قابلة للرصد وتأثير القياسات على الربح او الخسارة او الدخل الشامل للفترة " بمتوسط (4.44)، وانحراف معياري (56). وارتفاع متوسط اراء واضعي المعايير المحاسبية حول العنصر " يوفر معيار التقارير (IFRS13) اطار عمل لقياس القيمة العادلة " بمتوسط (4.54) وانحراف معياري (51). ، بينما ارتفع متوسط اراء المحللين الماليين حول العنصر " يوفر تطبيق معيار التقارير (IFRS13) معلومات عن الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة " بمتوسط (4.68) وانحراف معياري (47). ، ويتضح انخفاض الانحراف المعياري مما يدل علي انخفاض التباين بين آراء فئات الدراسة حسب نوع الوظيفة.

جدول رقم (٤)

الإحصاء الوصفي لآراء فئات الدراسة حول اثر تطبيق معيار التقارير المالية

الدولية (IFRS13) علي التوسع في استخدام محاسبة القيمة العادلة ويحقق السهولة في تطبيقها

العناصر						واضعي المعايير المحاسبية		المحللين الماليين	
						وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري
يلبي معيار التقارير (IFRS13) احتياجات مستخدمي البيانات المحاسبية من خلال تقييم قياسات القيمة العادلة باستخدام المدخلات الغير قابلة للرصد وتأثير القياسات على الربح او الخسارة او الدخل الشامل للفترة.						4.44	56	4.31	74
يوفر تطبيق معيار التقارير (IFRS13) معلومات عن الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.						4.34	83	4.46	71
يحقق معيار التقارير (IFRS13) الاتساق والقابلية للمقارنة في قياسات القيمة العادلة.						4.30	52	4.45	33
يوفر معيار التقارير (IFRS13) اطار عمل لقياس القيمة العادلة.						4.38	98	4.54	51
ينتج عن تطبيق معيار التقارير (IFRS13) افصاحات كمية ونوعية اكثر اتساعا من خلال التسلسل الهرمي ثلاثي المستويات للقيمة العادلة .						4.22	91	4.46	51

ولاختبار معنوية الفرق بين الوسط الحسابي لفئات الدراسة تم استخدام اختبار كروسكال واليز وذلك لاختبار عدم وجود فرق بين آراء فئات الدراسة حول اثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولية

(IFRS13) علي التوسع في استخدام محاسبة القيمة العادلة ويحقق السهولة في تطبيقها ويعرض جدول رقم (٥) نتائج هذا الاختبار .

جدول رقم (٥)

يوضح قياس التباين في آراء مجموعات العينة (اختبار كروسكال ويلز (Kruskal-Wallis)

عناصر	مجموعات العينة	العدد	متوسط الرتب	مستوى المعنوية - p value
يلبي معيار التقارير (IFRS١٣) احتياجات مستخدمي البيانات المحاسبية من خلال تقييم قياسات القيمة العادلة باستخدام المدخلات الغير قابلة للرصد وتأثير القياسات على الربح او الخسارة او الدخل الشامل للفترة.	معدي القوائم المالية	32	53.31	غير معنوية
	واضعي المعايير المحاسبية	26	49.69	
	المحللين الماليين بالبورصة	44	51.25	
	الإجمالي	102		
يوفر تطبيق معيار التقارير (IFRS١٣) معلومات عن الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.	معدي القوائم المالية	32	46.36	غير معنوية
	واضعي المعايير المحاسبية	26	48.98	
	المحللين الماليين بالبورصة	44	56.73	
	الإجمالي	102		
يحق معيار التقارير (IFRS١٣) الاتساق والقابلية للمقارنة في قياسات القيمة العادلة.	معدي القوائم المالية	32	47.11	غير معنوية
	واضعي المعايير المحاسبية	26	52.42	
	المحللين الماليين بالبورصة	44	54.15	
	الإجمالي	102		
يوفر معيار التقارير (IFRS١٣) اطار عمل لقياس القيمة العادلة.	معدي القوائم المالية	32	51.72	غير معنوية
	واضعي المعايير المحاسبية	26	51.88	
	المحللين الماليين بالبورصة	44	51.11	
	الإجمالي	102		
ينتج ن تطبيق معيار التقارير (IFRS١٣) افصاحات كمية ونوعية اكثر اتساعا من خلال التسلسل الهرمي ثلاثي المستويات للقيمة العادلة	معدي القوائم المالية	32	48.84	غير معنوية
	واضعي المعايير المحاسبية	26	54.35	
	المحللين الماليين بالبورصة	44	51.75	
	الإجمالي	102		

* دالة احصائياً عند مستوي معنوية ٠,٠٥

وينتضح من نتائج جدول رقم (٥) أنه لا يوجد اختلاف معنوي حول اثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولية (IFRS13) علي التوسع في استخدام محاسبة القيمة العادلة ويحقق السهولة في تطبيقها عند مستوى معنوية ٥% ، حيث إن قيم P – Value اكبر من مستوى المعنوية ٥% ، مما يدل على عدم وجود اختلاف معنوي بين متوسط آراء فئات الدراسة حول تلك العناصر حسب الوظيفة.

مما سبق يتضح صحة الجزء الثاني من الفرض الاول:

" يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعايير التقارير المالية الدولية(IFRS13) على محاسبة القيمة العادلة كمقياس للبيانات المحاسبية "

وبالتالي ينضج صحة الفرض الأول الذي ينص على "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS13-IFRS9) على محاسبة القيمة العادلة كمقياس للبيانات المحاسبية

الفرض الثاني : والذي ينص على

" لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين محاسبة القيمة العادلة وخصائص المعلومات المحاسبية في إطار معايير التقارير المالية الدولية " .

ولاختبار هذا الفرض فقد تم صياغة الفروض الفرعية التالية :

الفرض الفرعي الأول: " لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة (معدّي القوائم المالية ، واضعي المعايير المحاسبية ، المحللين الماليين بسوق الأوراق المالية) حول ما إذا كان استخدام محاسبة القيمة العادلة ينتج معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات "

لاختبار هذا الفرض يتم الأخذ في الاعتبار ما يلي :

يعرض جدول رقم (٦) الإحصاء الوصفي لأثر اثر نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل معايير التقارير المالية الدولية علي معلومات محاسبية ملائمة من وجهة نظر عينة الدراسة (معدّي القوائم المالية ، واضعي المعايير المحاسبية ، المحللين الماليين بسوق الأوراق المالية)، ويتضح من الجدول ارتفاع متوسط آراء معدّي القوائم المالية حول العنصر " تعمل محاسبة القيمة العادلة على إنتاج معلومات محاسبية لها قدرة تنبؤية عالية تخفض من درجة عدم التأكد في المستقبل " بمتوسط (4.38)، وانحراف معياري (0.798). وارتفاع متوسط آراء واضعي المعايير المحاسبية حول العنصر " تعمل محاسبة القيمة العادلة على إنتاج معلومات محاسبية لها قدرة تنبؤية عالية تخفض من درجة عدم التأكد في المستقبل " بمتوسط (4.39) وانحراف معياري (0.578). ، بينما ارتفع متوسط آراء المحللين الماليين حول العنصر " تعمل محاسبة القيمة العادلة على إنتاج معلومات محاسبية لها قدرة تنبؤية عالية تخفض من درجة عدم التأكد في المستقبل " بمتوسط (4.50) وانحراف معياري (0.629). ، ويتضح انخفاض الانحراف المعياري مما يدل علي انخفاض التباين بين آراء فئات الدراسة حسب نوع الوظيفة.

ولاختبار معنوية الفرق بين الوسط الحسابي لفئات الدراسة تم استخدام اختبار كروسكال واليز وذلك لاختبار عدم وجود فرق بين آراء فئات الدراسة حول اثر نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل معايير التقارير المالية الدولية علي معلومات محاسبية ملائمة ويعرض جدول رقم (٦) نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (٦)

الإحصاء الوصفي لآراء فئات الدراسة حول اثر نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل معايير التقارير المالية الدولية علي معلومات محاسبية ملائمة

العناصر					
معدّي القوائم المالية		واضعي المعايير المحاسبية		المحللين الماليين	
وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري
4.38	0.798	4.39	0.578	4.50	0.629

						قدرة تنبؤية عالية تخفض من درجة عدم التأكد في المستقبل.
501.	4.43	.838	4.31	.718	4.25	تعد المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً لمحاسبة القيمة العادلة معلومات ذات قيمة استراتيجيه.
290.	4.42	.354	4.32	.271	4.34	تعتبر المعلومات المحاسبية المبينة على أساس محاسبة القيمة العادلة معلومات تأكيدية للتدفقات النقدية المستقبلية للشركة.
713.	4.34	.892	4.35	.738	4.31	تحقق المحاسبة على أساس القيمة العادلة الحصول على معلومات محاسبية ذات أهمية نسبية.

جدول رقم (٧)

يوضح قياس التباين في آراء مجموعات العينة (اختبار كروسكال ويلز (Kruskal-Wallis)

مستوى المعنوية - p value		متوسط الرتب	العدد	مجموعات العينة	عناصر
غير معنوية	.580	50.36	32	معدي القوائم المالية	تعمل محاسبة القيمة العادلة على إنتاج معلومات محاسبية لها قدرة تنبؤية عالية تخفض من درجة عدم التأكد في المستقبل.
		47.98	26	واضعي المعايير المحاسبية	
		54.41	44	المحللين الماليين بالبورصة	
			102	الإجمالي	
غير معنوية	.648	48.11	32	معدي القوائم المالية	تعد المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً لمحاسبة القيمة العادلة معلومات ذات قيمة استراتيجيه.
		52.02	26	واضعي المعايير المحاسبية	
		53.66	44	المحللين الماليين بالبورصة	
			102	الإجمالي	
غير معنوية	.375	47.44	32	معدي القوائم المالية	تعتبر المعلومات المحاسبية المبينة على أساس محاسبة القيمة العادلة معلومات تأكيدية للتدفقات النقدية المستقبلية للشركة.
		48.85	26	واضعي المعايير المحاسبية	
		56.02	44	المحللين الماليين بالبورصة	
			102	الإجمالي	
غير معنوية	.893	50.28	32	معدي القوائم المالية	تحقق المحاسبة على أساس القيمة العادلة الحصول على معلومات محاسبية ذات أهمية نسبية.
		53.54	26	واضعي المعايير المحاسبية	
		51.18	44	المحللين الماليين بالبورصة	
			102	الإجمالي	

* دالة احصائية عند مستوي معنوية ٠.٠٠٥

يتضح من نتائج جدول رقم (٧) أنه لا يوجد اختلاف معنوي حول نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل معايير التقارير المالية الدولية علي معلومات محاسبية ملائمة عند مستوى معنوية ٥% ، حيث إن قيم P – Value اكبر من مستوى المعنوية ٥% ، مما يدل على عدم وجود اختلاف معنوي بين متوسط آراء فئات الدراسة حول تلك العناصر حسب الوظيفة.

مما سبق يتضح صحة الفرض الفرعي الاول:

" لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة (معدي القوائم المالية ، واضعي المعايير المحاسبية ، المحللين الماليين بسوق الاوراق المالية) حول ما إذا كان استخدام محاسبة القيمة العادلة ينتج معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات "

الفرض الفرعي الثاني:

"لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة (معدّي القوائم المالية ، واضعي المعايير المحاسبية ، المحللين الماليين بسوق الأوراق المالية) حول ما إذا كان استخدام محاسبة القيمة العادلة ينتج معلومات تمثل بصدق القيم الحقيقية والواقعية للأصول".

لاختبار هذا الفرض يتم الأخذ في الاعتبار ما يلي :

يعرض جدول رقم (٨) الإحصاء الوصفي لأثر نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل معايير التقارير المالية الدولية علي معلومات محاسبية تمثل بصدق القيم الحقيقية والواقعية للأصول من وجهة نظر عينة الدراسة (معدّي القوائم المالية ، واضعي المعايير المحاسبية ، المحللين الماليين بسوق الأوراق المالية)، ويتضح من الجدول ارتفاع متوسط آراء معدّي القوائم المالية حول العنصر " توفر محاسبة القيمة العادلة معلومات محاسبية تتضمن جميع المعلومات الضرورية لمستخدميها لمساعدتهم في فهم الظواهر واتخاذ القرارات الرشيدة " بمتوسط (4.38)، وانحراف معياري (4.92). وارتفاع متوسط آراء واضعي المعايير المحاسبية حول العنصر " توفر محاسبة القيمة العادلة معلومات محاسبية تتضمن جميع المعلومات الضرورية لمستخدميها لمساعدتهم في فهم الظواهر واتخاذ القرارات الرشيدة " بمتوسط (4.46) وانحراف معياري (859)، بينما ارتفع متوسط آراء المحللين الماليين حول العنصر " تعد المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً لمحاسبة القيمة العادلة معلومات صادقة وخالية من الأخطاء والتحريف " بمتوسط (4.48) وانحراف معياري (505)، ويتضح انخفاض الانحراف المعياري مما يدل علي انخفاض التباين بين آراء فئات الدراسة حسب نوع الوظيفة.

ولاختبار معنوية الفرق بين الوسط الحسابي لفئات الدراسة تم استخدام اختبار كروسكال واليز وذلك لاختبار عدم وجود فرق بين آراء فئات الدراسة حول اثر نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل معايير التقارير المالية الدولية علي معلومات محاسبية تمثل بصدق القيم الحقيقية والواقعية للأصول.

ويعرض جدول رقم (٨) نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (٨)

الإحصاء الوصفي لآراء فئات الدراسة حول اثر نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل معايير التقارير المالية الدولية علي معلومات محاسبية ملائمة

العناصر					
معدّي القوائم المالية		واضعي المعايير المحاسبية		المحللين الماليين	
وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري
4.25	.718	4.27	.827	4.48	.505
4.38	.609	4.23	.863	4.45	.627
4.38	.492	4.46	.859	4.39	.579

جدول رقم (٩)

يوضح قياس التباين في آراء مجموعات العينة (اختبار كروسكال ويلز (Kruskal - Wallis)

عناصر		مجموعات العينة	العدد	متوسط الرتب	مستوى المعنوية - p value
تعد المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً لمحاسبة القيمة العادلة معلومات صادقة وخالية من الأخطاء والتحريف.	غير معنوية	معدي القوائم المالية	32	47.66	.402
		واضعي المعايير المحاسبية	26	49.65	
		المحللين الماليين بالبورصة	44	55.39	
		الإجمالي	102		
توفر البيانات المالية المبنية على أساس محاسبة القيمة العادلة معلومات حيادية خالية من التحيز.	غير معنوية	معدي القوائم المالية	32	50.53	.529
		واضعي المعايير المحاسبية	26	47.46	
		المحللين الماليين بالبورصة	44	54.59	
		الإجمالي	102		
توفر محاسبة القيمة العادلة معلومات محاسبية تتضمن جميع المعلومات الضرورية لمستخدميها لمساعدتهم في فهم الظواهر واتخاذ القرارات الرشيدة.	غير معنوية	معدي القوائم المالية	32	48.56	.387
		واضعي المعايير المحاسبية	26	57.44	
		المحللين الماليين بالبورصة	44	50.12	
		الإجمالي	102		

* دالة احصائياً عند مستوي معنوية ٠,٠٠٥

يتضح من نتائج جدول رقم (٩) أنه لا يوجد اختلاف معنوي حول نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل معايير التقارير المالية الدولية علي معلومات محاسبية تمثل بصدق القيم الحقيقية والواقعية للأصول عند مستوى معنوية ٥% ، حيث إن قيم $P - Value$ أكبر من مستوى المعنوية ٥% ، مما يدل على عدم وجود اختلاف معنوي بين متوسط آراء فئات الدراسة حول تلك العناصر حسب الوظيفة.

مما سبق يتضح صحة الفرض الفرعي الثاني:

" لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة (معدي القوائم المالية ، واضعي المعايير المحاسبية ، المحللين الماليين بسوق الأوراق المالية) حول ما إذا كان استخدام محاسبة القيمة العادلة ينتج معلومات تمثل بصدق القيم الحقيقية والواقعية للأصول." الفرض الفرعي الثالث: " لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة (معدي القوائم المالية ، واضعي المعايير المحاسبية ، المحللين الماليين بسوق الأوراق المالية) حول ما إذا كان استخدام محاسبة القيمة العادلة ينتج معلومات محاسبية قابلة للمقارنة والتحقق وقابلة للفهم وفي الوقت المناسب."

لاختبار هذا الفرض يتم الأخذ في الاعتبار ما يلي :

يعرض جدول رقم (١٠) الإحصاء الوصفي لأثر نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل معايير التقارير المالية الدولية علي معلومات محاسبية معلومات محاسبية قابلة للمقارنة والتحقق وقابلة للفهم وفي

الوقت المناسب من وجهة نظر عينة الدراسة (معدّي القوائم المالية ، واضعي المعايير المحاسبية ، المحللين الماليين بسوق الأوراق المالية)، ويتضح من الجدول ارتفاع متوسط آراء معدّي القوائم المالية حول العنصر " يتولد عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة معلومات محاسبية مصنفة بشكل واضح وموجز تجعلها مفهومة وخالية من الغموض والتعقيد " بمتوسط (4.50)، وانحراف معياري (0.718). وارتفاع متوسط آراء واضعي المعايير المحاسبية حول العنصر " تحقق محاسبة القيمة العادلة معلومات محاسبية قابلة للمقارنة على مستوى المنشأة أو على مستوى القطاع ككل " بمتوسط (4.54) وانحراف معياري (0.508) ، بينما ارتفع متوسط آراء المحللين الماليين حول العنصر " يؤدي تطبيق محاسبة القيمة العادلة الى الحصول على معلومات محاسبية تمثل بصدق الظاهرة الاقتصادية التي نقصد تمثيلها " بمتوسط (4.54) وانحراف معياري (0.582) ، ويتضح انخفاض الانحراف المعياري مما يدل على انخفاض التباين بين آراء فئات الدراسة حسب نوع الوظيفة.

ولاختبار معنوية الفرق بين الوسط الحسابي لفئات الدراسة تم استخدام اختبار كروسكال واليز وذلك لاختبار عدم وجود فرق بين آراء فئات الدراسة حول اثر نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل معايير التقارير المالية الدولية على معلومات محاسبية معلومات محاسبية قابلة للمقارنة والتحقق وقابلة للفهم وفي الوقت المناسب. ويعرض جدول رقم (٨) نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (٩)

الإحصاء الوصفي لآراء فئات الدراسة حول اثر نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل معايير التقارير المالية الدولية على معلومات محاسبية ملائمة

العناصر					
معدّي القوائم المالية		واضعي المعايير المحاسبية		المحللين الماليين	
وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري
4.38	0.976	4.54	0.508	4.54	0.508
4.50	0.718	4.50	0.860	4.50	0.860
4.28	0.924	4.54	0.582	4.54	0.582
4.38	0.793	4.38	0.571	4.38	0.571
4.25	0.718	4.27	0.827	4.27	0.827

جدول رقم (١٠)

يوضح قياس التباين في آراء مجموعات العينة (اختبار كروسكال ويلز (Kruskal-Wallis)

عناصر	مجموعات العينة	العدد	متوسط الرتب	مستوى المعنوية - p value
تحقق محاسبة القيمة العادلة معلومات محاسبية قابلة للمقارنة على مستوى المنشأة أو على مستوى القطاع ككل.	معدي القوائم المالية	32	51.02	.981 غير معنوية
	واضعي المعايير المحاسبية	26	51.12	
	المحللين الماليين بالبورصة	44	52.08	
	الإجمالي	102		
يتولد عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة معلومات محاسبية مصنفة بشكل واضح وموجز تجعلها مفهومة وخالية من الغموض والتعقيد.	معدي القوائم المالية	32	55.61	.105 غير معنوية
	واضعي المعايير المحاسبية	26	57.15	
	المحللين الماليين بالبورصة	44	45.17	
	الإجمالي	102		
يؤدي تطبيق محاسبة القيمة العادلة إلى الحصول على معلومات محاسبية تمثل بصدق الظاهرة الاقتصادية التي تقصد تمثيلها.	معدي القوائم المالية	32	52.02	.189 غير معنوية
	واضعي المعايير المحاسبية	26	58.81	
	المحللين الماليين بالبورصة	44	46.81	
	الإجمالي	102		
يؤدي تطبيق محاسبة القيمة العادلة إلى الحصول معلومات محاسبية قبل اتخاذ القرارات بوقت كاف.	معدي القوائم المالية	32	50.84	.700 غير معنوية
	واضعي المعايير المحاسبية	26	48.46	
	المحللين الماليين بالبورصة	44	53.77	
	الإجمالي	102		
يؤدي تطبيق محاسبة القيمة العادلة إلى الحصول على معلومات محاسبية ذات منفعة أعلى من تكلفة تطبيقها.	معدي القوائم المالية	32	46.30	.149 غير معنوية
	واضعي المعايير المحاسبية	26	48.21	
	المحللين الماليين بالبورصة	44	57.23	
	الإجمالي	102		

* دالة احصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠٠٥

يتضح من نتائج جدول رقم (٣) أنه لا يوجد اختلاف معنوي حول نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل معايير التقارير المالية الدولية علي معلومات محاسبية تمثل بصدق القيم الحقيقية والواقعية للأصول عند مستوى معنوية ٥% ، حيث إن قيم P – Value اكبر من مستوى المعنوية ٥% ، مما يدل على عدم وجود اختلاف معنوي بين متوسط آراء فئات الدراسة حول تلك العناصر حسب الوظيفة.

مما سبق يتضح صحة الفرض الفرعي الثالث:

لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة (معدي القوائم المالية ، واضعي المعايير المحاسبية ، المحللين الماليين بسوق الأوراق المالية) حول ما إذا كان استخدام محاسبة القيمة العادلة ينتج معلومات محاسبية قابلة للمقارنة والتحقق وقابلة للفهم وفي الوقت المناسب

النتائج والتوصيات

النتائج :

- تتلخص نتائج البحث في ضوء مشكلة البحث وهدفه ومنهجيته وتقييماته حيث تم التوصل إلى:
- ١- إن محاسبة القيمة العادلة هي أحد المقاييس المحاسبية التي فرضت جدلاً كبيراً وتحديات كثيرة لمهنة المحاسبة.
 - ٢- تتأثر درجة جودة المعلومات المحاسبية المقدمة في صورة قوائم وتقارير مالية بعدد من العوامل التي يعد أسلوب القياس المستخدم في اظهارها أهمها.
 - ٣- إن محاسبة القيمة العادلة تأخذ في الحسبان أثر التضخم والتغير في الأسعار والتطورات الاقتصادية ، ولذا فإنها تؤدي دوراً جوهرياً في الارتقاء بالإبلاغ المالي والمحتوى الإعلامي للتقارير المالية وتوفير المعلومات المحاسبية ذات الجودة الملائمة لترشيد القرارات الاقتصادية.
 - ٤- إن استخدام أسلوب القيمة العادلة عند تقييم الأدوات المالية طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية قد أضفت على المعلومات المحاسبية صبغة الموثوقية والملائمة لأصحاب القرارات.
 - ٥- جلبت معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ثورة هادئة في القوائم والتقارير المالية من خلال نقل الممارسات المحاسبية نحو المفاهيم المتعلقة بقرارات المستثمرين ، والتوسع في استخدام مفهوم القيمة العادلة كمقياس للبيانات المالية.
 - ٦- تؤدي العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية دوراً هاماً في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
 - ٧- إن مفهوم القيمة العادلة جاء كأساس للقياس المحاسبي الذي يحقق المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية، والتي تفي باحتياجات المستخدمين وتحقق حمايتهم من رغبات ومصالح الإدارة .

التوصيات :

- وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، فإن الباحثة توصي بالآتي :
- ١- متابعة وتطبيق التعديلات والتعليمات الخاصة بالقيمة العادلة التي يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية من قبل الجهات المعنية وذلك كمدخل للحد من الاجتهادات والتقديرات الشخصية في تقدير القيمة العادلة.
 - ٢- قيام الشركات بالبحث والتحري عن المشاكل والصعوبات التي تواجه تطبيق مفهوم القيمة العادلة ، وكذا ضرورة تأهيل وتدريب الموظفين والعاملين في الإدارات ذات الصلة لتمكينهم من تطبيق مفاهيم القيمة العادلة.
 - ٣- تشجيع الشركات على الالتزام بتطبيق التعديلات الحديثة في أساليب القياس للقيمة العادلة وذلك كمدخل للحصول على بيانات مالية ذات جودة عالية في المعلومات والإفصاح.

مجالات بحثية مقترحة :

- ١- دراسة دور محاسبة القيمة العادلة في الحد من المخاطر المصرفية في البنوك التجارية.

٢- القيام بإجراء دراسات اختبارية حول منفعة المعلومات المرتبطة بالقيمة العادلة في تشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

٣- البحث حول دور محاسبة القيمة العادلة في ظل معايير التقارير المالية الدولية في الحد من عدم تماثل المعلومات لأغراض تشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية :

- ١- إبراهيم ، نبيل عبد الرؤوف ، "دلالة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة" ، مجلة الفكر المحاسبى ، العدد الثالث اكتوبر ٢٠١٢ م.
- ٢- ابو زر ، عفاف اسحق ، المحاور الرئيسية للقياس المحاسبى للاصول باستخدام مفهوم القيمة العادلة في اطار معايير المحاسبة الدولية ، جامعة البترا ، الاردن ، ٢٠٠٨م.
- ٣- أبو نصار ، محمد ؛ وحيدات ، جمعة ، معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية (ط. ٢). دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٩ .
- ٤- الخوري ، نعيم ، القيمة العادلة و الإبلاغ المالي ، جمعية المحاسبين القانونيين ، سوريا ، ٢٠٠٧.
- ٥- حسن ، سيد عبد الفتاح ، "تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الابتكارية وأثرها على جودة التقارير المالية" ، مجلة الفكر المحاسبى ،كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، مجلد ٢٢ ، ٢٠٠٩م.
- ٦- حماد ، طارق عبد العال، "نموذج مقترح لقياس منفعة القوائم المالية في ضوء التغيرات الحديثة في المفاهيم والسياسات المحاسبية – دراسة ميدانية" ، مجلة الفكر المحاسبى ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الأول ، يونيو ، ٢٠٠٨م.
- ٧- الدلاهمة ، سليمان مصطفى ، "مستوى تأييد مراجعي الحسابات الممارسين في السعودية للقياس والإفصاح المحاسبى على أساس القيمة العادلة – دراسة ميدانية" ، الفكر المحاسبى ، جامعة عين شمس ، العدد الأول ، ٢٠١٢م.
- ٨- رفاعة ، تامر ، "أثر تعليمات مصرف سورية المركزي في التزام المصارف الخاصة بمتطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد ٢٦ ، ٢٠١٠م.
- ٩- السعافين ، هيثم ، القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية. بحث مقدم للمؤتمر العلمي المهني السادس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين ، عمان، الأردن ، ٢٠٠٤م.
- ١٠- السعيد ، معتر أمين ، "أثر الإفصاح باستخدام مفهوم القيمة العادلة في ضوء المتغيرات في معايير الإبلاغ المالي الدولية على الإبلاغ المالي في شركات التأمين الأردنية – رسالة دكتوراه" ، كلية الدراسات الإدارية ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، الأردن ، ٢٠٠٨م.
- ١١- سويسى هوارى ؛ خمقاني بدر، "نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبى المالي"، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبى في الجزائر، ٢٠١١م.
- ١٢- صالح ، رضا إبراهيم ، "أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية" ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية ، مج. ٤٦ ، عدد ٢ ، ٢٠٠٩م.
- ١٣- مطر، محمد، وآخرون ، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية ، دار وائل ، عمان ٢٠١٢ م .
- ١٤- مطر ، محمد ، وآخرون ، "العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية" ، مجلة جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٠ م .

- ١٥- المليجي ، هشام ؛ كريمة ، دينا ، "قياس الدقة التنبؤية للقيمة العادلة في البنوك التجارية - دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، العدد الثاني، المجلد الثالث، ٢٠١٢ م .
- ١٦- وزارة الاستثمار "معايير المحاسبة المصرية"، معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥، ٢٦)، ٢٠٠٨م.
- ١٧- مجلس معايير المحاسبة الدولية : المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين). عمان ، الاردن ، (٢٠٠٣)
- ١٨- مجلس معايير المحاسبة الدولية ، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان ، الأردن. الجزء أ ، (٢٠١١)

ثانياً : المراجع الأجنبية:

- 1- Aboody . D., Barth. M. E., Hasznik . R., "Do Firms Understate Stock Option. Based Compensation Expense Disclosed Under SFAS 123?", Review Accounting studies , 2006.
- 2- Al-Dalabeeh. A., Zeaud, H., "Accounting Systems and Their Role in the Measurement and Cost Thifting in Public Shareholding Industrial Companies in Jordan", International Journal of Business and Management, Vol. 7, No. 12, 2012.
- 3- Badertscher, B., Burks, J.J., Eastern P. D., "A convenient Scapegoat: Fair Value Accounting by Commercial Banks During the Financial Crisis", Accounting Review, Accounting Review, Vol. 87, No. 1, 2010..
- 4- Barth .M & Taylor D., "In defense of Fair Value: Weighing the Evidence on Earnings Management and Asset Securitization", Journal of Accounting and Economics, Vol.49, Iss.1-2, 2010
- 5- Bagaeva. A., "An Examination of the Effect of International Investors of Accounting Information Quality in Russia", Advance in Accounting, Vol. 24. 2008.
- 6- Bennston G.J., "The Short Comings of Fair-Value Accounting Described in SFAS 157", journal of Accounting and Public Policy 27, 2008.
- 7- Blankespoor, E., T. J. Linsmeier, K. Petroni, and C. Shakespeare. Fair value accounting for financial instruments: Does it improve the association between bank leverage and credit risk? □ Working paper, Michigan State University: Broad College of Business (August 18) 2011.
- 8- Bougen.P.D.,Young.J., Fair Value Accounting :Simulacra and Simulation, Critical Perspectives on Accounting ,Vol.23.,Iss4-5,2012.
- 9- Cairns D., Massoudi D., Taplin R., Tarca A., "IFRS Fair Value Measurement and Accounting Policy Choice in the United Kingdom and Australia", The British Accounting Review, Vol. 43, 2011.

- 10- Choy.A.K., "Fair as a Relevant Metric : A Theoretical Investigation", working papers, University of Alberta, 2006.
- 11- Choudhary P., "Evidence on differences between recognition and disclosure : A Companion of Impute to estimate fair values at Employee stock options", Journal of Accounting and Economics, Vol.5, Iss.1-2, 2011.
- 12- Cheung, E., Evans, E., Wright, E., "An Historical Review of Quality in Financial Reporting in Australia", Pacific Accounting Review, Vol. 22, No. 2, 2010.
- 13- Chea.A.C., Fair Value Accounting: Its Impacts on Financial Reporting and How It Can Be Enhanced to Provide More Clarity and Reliability of Information for Users of Financial Statements, International Journal of Business and Social Science, Vol. 2 No. 20; November 2011.
- 14- Cituentes, R., Ferrucci. G., Shin. H.S., "Liquidity Risk and Contagion", Journal of European Economic Association, 2005.
- 15- Deegan, C. & Unerman, J., Financial Accounting Theory European Edition, Berkshire: McGraw-Hill , (2006).
- 16- Dimitropoulos, P.E., Asteriou, D., Sinopoulos, P. E., "Euro Adoption and the quality of Accounting Information", Managerial Auditing Journal, Vol. 27, No. 3, 2012.
- 17- Georgiou O., Jack L., "In Pursuit of Legitimacy: A history Behind Fair Value Accounting", The British Accounting Review, Vol. 43, Iss. 4, 2011.
- 18- IASB, International Accounting Standards Board (IFRS), Foundation, London, United Kingdom, 2010.
- 19- IASB, International Financial Reporting Standard 13, "Fair Value Measurement", London, United Kingdom, 2011.
- 20- Heckman. P. E., "Credit standing and the Fair Value of liabilities : A Critique", North American Actuarial journal, Vol.8, Iss.1, 2004.
- 21- Herrmann. D., Saudagaran, S. M., Thomas W. B., "The quality of fair value measures for property plant and Equipment", Accounting Forum, Vol. 30, 2006.
- 22- Jones S., Finley A., "Have IFRS Made A difference to Intra-Country Financial Reporting", the British Accounting Review, Vol. 43, Iss. 1, 2011.
- 23- Khan. U. "Does Fair Value Accounting Contribute to Systemic Risk in the Banking Industry?", Working paper, Columbia Business School, 2010.
- 24- Krumwied, T et. al ., (2008), "Mortgage- Baked Securities and Fair –Value Accounting " ,The CPA Journal, May, pp:30-38

- 25- Kieso, D. Jerry Weygandt, and T. Warfield, Intermediate Accounting, 11th Edition, New York: John Wiley & Sons, Inc., (2005), (<http://www.iasplus.com/standard/standard.htm>)
- 26- -----, 2007, p28
- 27- Laux, C., Leuz, C. "The Crisis of Fair value Accounting: Making Sense of the Recent Debate", Accounting, Organization and Society, Vol. 34, Iss. 6-7, 2009.
- 28- Landsman. W.R., "Is Fair Value Accounting Information Relevant and Reliable? Evidence from Capital Market Research", Accounting and Business Research, 2007.
- 29- Li .S., Fair Value Accounting and analysts Information Quality : The Effect of SFAS157, Working Paper, University of Illinois at Urbana-Champaign, 2010.
- 30- Linsmeier, T., Financial Reporting and Financial Crises: The Case for Measuring Financial Instruments at Fair Value in the Financial Statements. Accounting Horizons, 25(2), 2011.
- 31- Muller. X. A., Riedle. E. J, Sellhorn, T. O., Consequences of voluntary and Mandatory Fair Value in the EU Real Estate Industry", Working Papers, Harvard Business School, 2008.
- 32- Novoa. A., Scarlata, J., Sole, J., " Procyclicality and Fair Value Accounting", International Monetary Fund, IMF Working paper 2009.
- 33- Shaffer. S., Fair Value Accounting: Villain or Innocent Victim - Exploring the Links Between Fair Value Accounting, Bank Regulatory Capital and the Recent Financial Crisis, January 31. FRB of Boston Quantitative Analysis Unit, Working Paper No. 10-01. Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=1543210>; Last Accessed, 2010.
- 34- Shaffer. S., Evaluating the Impact of Fair Value Accounting on Financial Institutions, Working Paper, Federal Reserve Bank of Boston, 2011.
- 35- Smith .P.A., "Understanding the Changes in Accounting Thought Rebecca Top Shortage", Research in Accounting Regulation, Vol. 21, 2009.
- 36- Valencia. A. "Opportunistic Behavior Using Level 3 Fair-Values Under SFAS 137", P.H.D, the Florida State University, 2011.
- 37- Wallace M., "Performance reporting under fair value accounting", Journal at north American Actuarial, Vol.6., No.1, 2002.
- 38- Yalkin. Y., Demir V., Demir D., "International Financial Reporting Standards (IFRS) and the Development of Financial Reporting Standards in Turkey", Research in Accounting Regulation, Vol. 20, 2008.
- 39- Zhang.Y., Fair Value accounting as Instrument of Neoliberalism in China , P.H.D., the University of Wollongong, 2012.
- 40- Zhou.H., "Income Statement Effects of Derivative Fair Value Accounting Evidence from Bank Holding Companies", P.H.D, University of Illinois at Urbana – Champaign, 2011.

ملحق رقم (١)

قائمة استقصاء

السيد الفاضل/

تحية طيبة وبعد ،،،

تقوم الباحثة بإعداد بحث يتناول تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي وخصائص المعلومات المحاسبية في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .

لذلك أرجو من سيادتكم التكرم بالاجابة على اسئلة قائمة الاستقصاء، وإعطائها الأهمية المناسبة لما له من تأثير على نتيجة البحث ، مع التأكيد على سرية الاجابات وانها تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

مع خالص تحياتي

الباحثة

القسم الأول : معلومات المستقصى منهم :

- يرجى وضع الإشارة في المكان المناسب :
معدى قوائم مالية :
واضعى معايير :
محلل مالى :

- يرجى كتابة الإجابة المناسبة :

المؤهل العلمى
التخصص العلمى :
سنوات الخبرة :

القسم الثانى : قائمة الاستقصاء :

أولا : تأثير تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على محاسبة القيمة العادلة:

الفقرة الأولى :ينتج عن تطبيق معيار التقارير المالية الدولية (IFRS9) التوسع في استخدام محاسبة القيمة العادلة ويحقق السهولة في تطبيقها.

الرقم	العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
١-	يساهم تطبيق معيار التقارير (IFRS9) في تحسين قدرة المستخدمين على فهم و اعداد التقارير المالية من خلال التوسع في قياس جميع الاستثمارات في اوراق الملكية بالقيمة العادلة.					
٢-	ينتج عن تطبيق معيار التقارير (IFRS9) الغاء الكثير من التعقيد في محاسبة القيمة العادلة الموجودة في المعيار الدولي ٣٩ من خلال تقليل عدد فئات التصنيف والقضاء على قواعد محددة مرتبطة بتلك الفئات.					
٣-	يؤدي تطبيق(IFRS9) الى الحصول على معلومات عن المطلوبات المالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة.					
٤-	يحقق تطبيق معيار التقارير (IFRS9) السهولة في التطبيق من خلال تصنيف التغيرات في القيمة العادلة المنسوبة للمخاطر الانتمانية لمطلوبات مالية الى الربح او الخسارة .					

ثانيا : تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة في ظل معايير التقارير المالية الدولية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

الفقرة الأولى : ينتج عن محاسبة القيمة العادلة في ظل معايير التقارير المالية الدولية معلومات محاسبية ملائمة.

الرقم	العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
١١-	تعمل محاسبة القيمة العادلة على إنتاج معلومات محاسبية لها قدرة تنبؤية عالية تخفض من درجة عدم التأكد في المستقبل.					
١٢-	تعد المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً لمحاسبة القيمة العادلة معلومات ذات قيمة استردادية.					
١٣-	تعتبر المعلومات المحاسبية المبنية على أساس محاسبة القيمة العادلة معلومات تأكيدية للتدفقات النقدية المستقبلية للشركة.					
١٤-	تحقق المحاسبة على أساس القيمة العادلة الحصول على معلومات محاسبية ذات أهمية نسبية.					

الفقرة الثانية : ينتج عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل معايير التقارير المالية الدولية معلومات محاسبية تعبر بصدق عن الوضع الاقتصادي للمنشأة.

الرقم	العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
١٥-	تعد المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً لمحاسبة القيمة العادلة معلومات صادقة وخالية من الأخطاء والتحريف.					
١٦-	توفر البيانات المالية المبنية على أساس محاسبة القيمة العادلة معلومات حيادية خالية من التحيز.					
١٧-	توفر محاسبة القيمة العادلة معلومات محاسبية تتضمن جميع المعلومات الضرورية لمستخدميها لمساعدتهم في فهم الظواهر واتخاذ القرارات الرشيدة.					

الفقرة الثالثة : ينتج عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل معايير التقارير المالية الدولية الحصول على معلومات محاسبية تتمتع بالخصائص النوعية المعززة: (القابلية للمقارنة – القابلة للفهم – القابلية للتحقق – التوقيت المناسب).

الرقم	العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
١٨-	تحقق محاسبة القيمة العادلة معلومات محاسبية قابلة للمقارنة على مستوى المنشأة أو على مستوى القطاع ككل.					
١٩-	يتولد عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة معلومات محاسبية مصنفة بشكل واضح وموجز تجعلها مفهومة وخالية من الغموض والتعقيد.					
٢٠-	يؤدي تطبيق محاسبة القيمة العادلة الى الحصول على معلومات محاسبية تمثل بصدق الظاهرة الاقتصادية التي تقصد تمثيلها.					
٢١-	يؤدي تطبيق محاسبة القيمة العادلة الى الحصول على معلومات محاسبية قبل اتخاذ القرارات بوقت كاف.					
٢٢-	يؤدي تطبيق محاسبة القيمة العادلة إلى الحصول على معلومات محاسبية ذات منفعة أعلى من تكلفة تطبيقها.					